وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحيى – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي

دراسة حالة الشركة الأفريقية للزجاج –الطاهير–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة :

فول روميسة

زعيتر فراح

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة حاجي فهيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة بري أم الخير	أستاذ مساعد ب	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ حميمدات صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين وبك آمنا وعليك توكلنا وإليك المصير،

والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

قبل شكر المخلوق لابد من شكر الخالق فلولا فضل الله علينا لما أتممنا هذا العمل المتواضع، فنحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى من العمل ما ترضى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدي إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له }

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل يسرني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وجزيل امتناني للأستاذة المشرفة "بري أم الخير" التي أمدتني بتجربتها وصادق عونها، كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الذين تقبلوا عناء قراءة ومناقشة هذا العمل،

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص ساعدني لإنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد وخاصة رئيس قسم المحاسبة للشركة الإفريقية للزجاج.

إهــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

" وقضى ربك الا تعبد الا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى من غرست حبها في قلبي زنبق ناعم أبيض

حتى إذا جاء ربيع العمر أزهر وأبهر

أمي الغالية

إلى من سخر في نفسي بعرق جبينه الطاهر

معنى الوفاء والتضحية إليك يا أحب رجل إلى قلبي أبي الغالي

إلى من وهبهم الله لي نبراسا وسندا

إخوتي وأخواتي الحبيبات

إلى من كانوا لنا عونا لنكمل مسيرنا أساتذتي الكرام

إليكم أهدي ثمرة جهدي.

فــرح

إهــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

" وقضى ربك الا تعبد الا إياه وبالوالدين إحسانا "

ومن مطلق الحب والوفاء اهدي فرحة إتمام عملي هذا إلى:

ملاكي في الحياة إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شئ عنها إلى من كان دعائها ورضاها عني سر نجاحي الشمعة التي تنير ظلمة حياتي إلى التي لا تكتمل سعادتي الا بوجودها

ملاكي في الحياة أمي أطال الله في عمرها

إلى معلمي ومرشدي في صمت إلى أعظم رجل في الكون إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله إلى كنز الإخلاص من أرى فيه شهامة والعطاء إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أبي حبيبي أطال الله في عمره

إلى النجوم المشعة من حولي وحبهم يكبر كل يوم إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلن أتصور الدنيا بعيدا عنهم إخوتي

إلى أختي توأم روحي هاجر

إلى أخي وسندي حمزة

إلى كل من نسيهم قلمي ولن ينساهم قلبي.

روميسة

المـلـخـص

الملخص

هدفت هذه المذكرة إلى دراسة دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي وذلك من خلال التعرف بالمستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتعرف على كيفية القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية، في ظل تبني المؤسسات الجزائرية النظام المحاسبي المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لنقوم بالدراسة الميدانية على إحدى الشركات الصناعية في الجزائر وهي الشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير–جيجل– من خلال زيارات ميدانية وتحليل قوائم المالية من خلال استخراج مجموعة من النسب خلال الفترة المالية (2017–2019)، وتوصلنا إلى نتائج منها:

- يسهل النظام المحاسبي المالي من تطبيق تقنيات التحليل المالي.
- تلجأ الشركة الإفريقية للزجاج عند تحليل وضعيتها المالية إلى استخدام مختلف مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية.
- الشركة الإفريقية للزجاج وضعيتها المالية سيئة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، التحليل المالي، القوائم المالية، شركة الإفريقية للزجاج.

Abstract

The propose of this note Is to examine the role of the financial accounting system in the development of financial analysis methods, And that's by getting an update on the financial accounting system and figuring out how to do it. By the financial analysis of balance sheets, as Algerian institutions adopt the financial accounting system and achieve the goals of the study, we adopted the descriptive analytic approach to do the field study on one. Of Algeria's industrial company, the African glass company in Taher –Jijel– through field visits and analysis of financial lists through the extraction of a range of ratios during the financial period (2017–2019), and we reached that the following results make it easier for the financial accounting system to apply financial analysis techniques:

- When analyzing its financial position.
- The African Glass Company uses various financial balance indicators and some financial ratios.
- The African Glass Company has a bad financial situation.

Key words: financial accounting system, financial analysis, balance sheets, African Glass Company.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	–
قائمة المختصرات	–
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: نظرة عامة حول المعايير المحاسبة الدولية	**8**
المطلب الأول: التوجه نحو التوحيد المحاسبي	**8**
المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير المحاسبة الدولية	**10**
المطلب الثالث: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية	**12**
المطلب الرابع: إصدار المعايير المحاسبة الدولية	**15**
المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي	**23**
المطلب الأول: السياق التاريخي للنظام المحاسبي المالي	**23**
المطلب الثاني: أساسيات حول النظام المحاسبي المالي	**26**
المطلب الثالث: مبادئ وهيكل النظام المحاسبي المالي	**29**
المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**33**
المطلب الأول: الإطار المفاهمي للقوائم المالية	**33**
المطلب الثاني: الميزانية وقائمة الدخل وفق النظام المحاسبي المالي	**36**
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي	**41**
المطلب الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الملاحق وفق النظام المحاسبي المالي	**44**
خلاصة	**47**

الفصل الثاني: دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي	
تمهيد	**49**
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	**50**
المطلب الأول: المفهوم والتطور التاريخي للتحليل المالي	**50**
المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي	**53**
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي	**54**
المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي	**55**
المطلب الأول: منهجية التحليل المالي	**56**
المطلب الثاني: شروط وأنواع التحليل المالي	**60**
المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي	**61**
المبحث الثالث: مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي	**62**
المطلب الأول: التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي	**62**
المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج	**71**
المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية	**74**
خلاصة	**77**
الفصل الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي ودوره في تطوير أساليب التحليل المالي بالشركة الإفريقية للزجاج	
تمهيد	**78**
المبحث الأول: تقديم عام للشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير– جيجل –	**79**
المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الإفريقية للزجاج	**79**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج	**80**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج	**85**
المبحث الثاني: عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017–2019)	**86**
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017–2019)	**86**

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لشركة الإفريقي للزجاج للفترة (2017-2019).	**90**
المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	**91**
المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي كأداة لتطوير أساليب التحليل المالي	**94**
المطلب الأول: حساب النسب المستخرجةمنالميزانية ومؤشرات التوازن لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	**94**
المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	**99**
المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019).	**100**
المطلب الرابع: دور تحليل القوائم المالية في تطوير أساليب التحليل المالي لشركة الإفريقية للزجاج	**103**
خلاصة	**105**
الخاتمة	**107**
قائمة المراجع	**111**
الملاحق	**118**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	عرض مختصر للمعايير المحاسبية الدولية	19
2-1	المعايير الدولية للتقارير المالية	21
3-1	قائمة الميزانية	38
4-1	قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)	40
5-1	قائمة التدفقات النقدية	43
6-1	قائمة تغيرات حقوق الملكية	45
1-3	أصول الشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	86
2-3	خصوم الشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	87
3-3	الميزانية المختصرة للأصول للفترة (2017-2019)	88
4-3	الميزانية المختصرة للخصوم للفترة (2017-2019)	89
5-3	عرض حساب النتائج لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	90
6-3	قائمة التدفقات النقدية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	92
7-3	قائمة التدفقات النقدية المختصرة للفترة (2017-2019)	93
8-3	نسبة السيولة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	95
9-3	نسبة النشاط لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	96
10-3	نسبة التمويل لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	97
11-3	رأس المال العامل الصافي لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	98
12-3	احتياجات رأس المال العامل لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	98
13-3	الخزينة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	99
14-3	نسبة المردودية الاقتصادية والمالية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	100
15-3	نسب السيولة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	101
16-3	نسب تقييم الربحية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	102
17-3	نسب تقييم السياسات المالية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)	103

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مكونات النظام المحاسبي المالي	32
1-2	رأس المال العامل	68
1-3	الهيكل التنظيمي العام لشركة الإفريقية للزجاج	84
2-3	التمثيل البياني للميزانية المالية لجانب الأصول للفترة (2017- 2019)	89
3-3	التمثيل البياني للميزانية المالية لجانب الخصوم للفترة (2017- 2019)	90
4-3	التمثيل البياني لقائمة التدفقات النقدية للفترة (2017- 2019)	94

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج 2017
02	ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج 2017
03	جدول حساب النتائج لشركة الإفريقية للزجاج 2017
04	ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج 2018
05	ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج 2018
06	جدول حساب النتائج لشركة الإفريقية للزجاج 2018
07	ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج 2019
08	ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج 2019
09	جدول حساب النتائج لشركة الإفريقية للزجاج 2019
10	قائمة التدفقات النقدية لشركة الإفريقية للزجاج 2017
11	قائمة التدفقات النقدية لشركة الإفريقية للزجاج 2018
12	قائمة التدفقات النقدية لشركة الإفريقية للزجاج 2019

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

العبارة باللغة العربية	الإختصار	العبارة باللغة الأجنبية
لجنة المعايير المحاسبة المالية الأمريكية	FASB	Financial Accounting Standards Board
معايير المحاسبة الدولية	IAS	International Accounting Standards
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	IFRS	International Financial Reporting Standards
لجنة معايير المحاسبة الدولية	IASC	Accounting Standards Committee
مجلس المحاسبة الوطنية	CNC	Council National Compatibility
المخطط المحاسبي العام	PCG	Plan Comptable General
المخطط المحاسبي الوطني	PCN	Plan Comptable National
النظام المحاسبي المالي	SCF	Système Comptable Financier

مقدمة

إن لتطورات لعديدة المستمرة التي شاهدتها المؤسسات الجزائرية في مجال الأعمال بصفة عامة والمجال لاقتصادي بصفة خاصة لمست عدة نقاط أبرزها تحول اقتصادها من الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق. وأوجب عليها خلق بيئة ملائمة للمنافسة في الأسواق. أوجب عليها خلق بيئة ملائمة للمنافسة في الأسواق العالمية وللنجاح في هذا التوجه لابد أن يرافقه مجموعة من الإصلاحات التي تمس عدة جوانب اقتصادية منها الجانب المحاسبي ويتمثل ذلك في إصلاح النظام المحاسبي باعتباره مصدرا للمعلومة المحاسبية والمالية إذ يجب أن تكون هذه المعلومات من قبل الكل لأن السوق أصبح يتسم بالعالمية هذا ما أوجب إيجاد لغة التعامل والتواصل تكتسي الصيغة العالية.

ومن أجل مواكبة الجزائر اقتصاد العالمي أصبح من الضروري التعجيل بتغير المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستويين الوطني والدولي، وهذا من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية.

حيث جاء النظام المحاسبي بإطار تصويري حدد المبادئ والفروض المحاسبية ومدونة الحسابات بالإضافة طبيعة عداد عرض هذه القوائم وفق أسس دولية موحدة. هذا ما جعل النظام المحاسبي المالي يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي للمؤسسات الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم فالقوائم المالية تمثل المصدر الرسمي ووسيلة اتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

لأن عملية التحليل تعتمد شكل رئيسي على القوائم المالية وفق عملية معالجة منظمة وممنهجة للبيانات المتاحة بهدف الوصول إلى معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات ومنه لابد أن هناك انعكاسات هامة على مختلف عمليات التحليل والتقييم التي يقوم بها المسيرون أو المحللون الماليون. فالتحليل المالي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة خلال دورات متعددة من نشاطها للكشف عن نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبا أو إيجابا على المؤسسة واقتراح إجراءات تسمح لها من الخروج من الوضع الصعب أو مواصلة التحسن إذا كانت في وضع جيد.

أولا: إشكالية الدراسة

يمكن بلورة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

" ما دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي؟ "

ومحاولة الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما دور الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي؟
- ما دور حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي؟
- ما دور قائمة التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي؟

ثانيا: فرضيات البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث نتبنى الفرضيات الآتية:

- يكمن دور الميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي في الكشف عن المركز المالي للمؤسسة؛

- يكمن دور حساب النتائج المعد حسب النظام المحاسبي المالي في الكشف عن نتائج المؤسسة ومختلف مردودياتها؛

- يكمن دور التدفقات النقدية المعدة حسب النظام المحاسب المالي في تبيين مصدر النقدية التي تحصل علها المؤسسة.

ثالثا: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في ما يلي:

- التطرق إلى النظام المحاسبي الجديد الذي يعتبر من أهم المستجدات المحاسبية في الجزائر؛
- التعريف بأساليب التحليل المالي وأهميته؛
- إبراز تطورات التي أحدثها النظام المحاسبي الجديد في التحليل المالي.

رابعا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالمستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- التعريف بالأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية؛
- التعرف على كيفية القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية في ظل تبني المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث نتيجة الأسباب التالية:

- أهمية موضوع التحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة في ظل التحركات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري؛
- تقديم مساهمة شخصية متواضعة في مجال التخصص لإثراء المكتبة يمكن الاستفادة منها في بحوث أخرى تتعلق بموضوع الدراسة؛
- الرغبة الشخصية في تناول الموضوع باعتباره يندرج ضمن التخصص.

سادسا: منهج البحث

بناءا على طبيعة الموضوع وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من أهداف الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال تقديم الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي والتحليل المالي، لنقوم في الجانب التطبيقي بزيارات ميدانية إلى مكان التربص وإجراء مقابلات مع مسؤولي الشركة الإفريقية للزجاج من أجل الوقوف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي.

أما عن أدوات الدراسة، فتتمثل في المراجع المكتبية التي تشمل كل من الكتب والمذكرات ذات الصلة بالموضوع، وكذالك المقابلات المنشورة على المواقع الإلكترونية، والقوائم المالية للشركة الإفريقية للزجاج.

سابعا: الدراسات السابقة

حسب ما تم الإطلاع عليه حول المواضيع ذات الصلة بموضوعنا يمكن إبراز الدراسات التي تناولت جوانب في دراستنا فيما يلي:

1. **اليمين سعادة** "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ما إذا كان

التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، حيث قامت بدراستها الميدانية على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

2. **لزعر محمد سامي** "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011-2012. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد القوائم المالية، حيث حاولت معالجة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، على مؤسسة صيدل الأم.
3. **هادفي خالد** "مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2018-2019. حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في تزويد المحلل المالي بالبيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة لتحقيق أهداف التحليل المالي والمساهمة في تطويره، إذا قام بدراسته الميدانية على واقع مؤسسة صيدال.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتفق دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لكل من النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية، وتتميز دراستنا عن هذه الدراسات السابقة بتطرقنا لدور مخرجات النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي بالشركة الإفريقية للزجاج، إذا مجتمع الدراسة يختلف عن الدراسة الأخرى، إضافة إلى المجال الزمني الذي تمت فيه.

ثامنا: هيكل البحث

نظرا لطبيعة موضوعنا وسعيا منا للإجابة على التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على دراسة حالة، وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول تحت عنوان مدخل إلى النظام المحاسبي المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم تخصيصه إلى نظرة عامة حول المعايير المحاسبة الدولية، والمبحث الثاني النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني كان تحت عنوان الإطار النظري للتحليل المالي، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التحليل المالي وأساسيات التحليل المالي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة مخرجات النظام المحاسبي المالي ودوره في تطبيق أساليب التحليل المالي.

أما الفصل الثالث فتحت عنوان مخرجات النظام المحاسبي المالي للشركة الإفريقية للزجاج وقسم إلى ثلاث مباحث نتطرق في المبحث الأول إلى تقديم عام للشركة الإفريقية للزجاج، أما المبحث الثاني تناولنا فيه عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)، أما المبحث الثالث فكان مخصصا لدراسة مخرجات النظام المحاسبي كأداة لتطوير أساليب التحليل المالي.

وختمنا الموضوع بالخاتمة التي تتضمن اختبار صحة الفرضيات ونتائج الدراسة وكذلك أفاق الدراسة.

الفصل الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: نظرة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثاني : النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد

مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، و ظهور ما يسمي بالشركات متعددة الجنسيات وزيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها أدى إلى ضرورة وجود معايير محاسبية دولية تكون بمثابة مقياس للسلوك الاقتصادي تهدف إلى إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية على المستوي العالمي. حيث زاد اهتمام الكثير من الدول و المنظمات و الهيئات بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.

لذا تبنت الجزائر بموجب القانون 07 – 11 نظام مالي محاسبي جديد حيث يعد كخطوة هامة في عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية، فقد اعتمد في تحديد قواعده العامة والخاصة ومفاهيمه للتسجيل المحاسبي وعرض القوائم المالية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول بعض المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية و القوائم المالية من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : نظرة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية؛

المبحث الثاني : تقديم النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثالث : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : نظرة عامة حول المعايير المحاسبة الدولية

أدت التطورات الاقتصادية الدولية إلى ضرورة وضع المعايير المحاسبية الدولية من أجل تنظيم ممارسة العمل المحاسبي وتصنيف البيانات المالية كذلك إصدار القوائم المالية بشفافية وتنظيم عمليات الإفصاح المالي و وضع التقارير.

المطلب الأول: التوجه نحو التوحيد المحاسبي

هناك نموذجين بارزين يمكن تمييزهما في الممارسات المحاسبية، وهما النموذج المحاسبي القاري و النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

الفرع الأول: الاختلاف المحاسبي

يمكن التميز بين نظامين أساسيين هما النظام المحاسبي القاري الأوروبي و النظام الأنجلوسكسوني: [1]

أولا: النظام المحاسبي الأوروبي القاري:

إن تنمية النموذج المحاسبي الأوروبي لا يعني إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا ينحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، و يضم هذا النموذج 28 دولة من بينها ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، الدنيمارك، اليابان، ساحل العاج، اسبانيا، اليونان، المغرب، الجزائر. و تتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي:

- تخضع المحاسبة للقوانين الحكومية والمؤسسات المهنية المحاسبية وليست لها أي سلطة لوضع أو تغيير القواعد المحاسبية؛
- تقوم المحاسبة على مبدأ تغليب الشكل القانوني على الواقع الاقتصادي للتعاملات والأحداث كما تعتمد أساسا على مبدأ الحذر؛
- تخضع الممارسات المحاسبية لنصوص القانوني التجاري(فرنسا وألمانيا) والقانون المدني (ايطاليا) و القانون الجبائي؛
- تعتبر المحاسبة وسيلة لحساب وعاء مختلف الضرائب حيث رقم الأعمال والأرباح وعاء لأهم الضرائب؛
- هناك تركيز على اقل المبادئ المحاسبية و لكن يوجد تركيز على مسك الدفاتر بطريقة منتظمة وتوحيد المحاسبة وعرض القوائم المالية.

[1] مسعود فافة، مولود قيدر، المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017-2018، ص ص 18- 19.

ثانيا: النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني

لقد ظهر النموذج المحاسبي في القرن 19 مع الثورة الصناعية، ويتبع هذا النموذج طولي 43 من بين هذه الدول: استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أندونسيا، هولندا، سنغافورا، ومعظم دول الكومنولث. و تتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي:

- إن عملية وضع المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية تشر من بثل الممارسين لمهنة المحاسبة و المنظمات المهنية المختصة، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في أعمال التوحيد المحاسبي على حساب الدولة؛
- يركز القانون المحاسبي على مفهوم الصورة العادلة الذي يعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام لعرضها من ناحية أخرى و على مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني؛
- استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي؛
- يتوقف النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني على الإطار المفاهمي الذي يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة؛

نادرا ما توجد في الدول الانجلوسكسونية مدونة حسابات كما لا يوجد نموذج محدد لعرض القوائم المالية بل يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات دنيا من اجل إعطاء صورة حقيقية و عادلة من نتائج نشاط المؤسسة.

الفرع الثاني: التوحيد و التوافق المحاسبي [1]

أولا: التماثل أو التوحيد: هناك عدة تعاريف للتوحيد نذكر منها:

يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شئ مشتق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة.

كما عرف التوحيد على انه تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات ولذا فالتوحيد ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة والضعيفة.

ويمكن تعريف التوحيد المحاسبي على انه " العمل على تضيق نطاق الاختلاف فيما يخص الأسس و المعايير المحاسبة الدولية المقبولة قبولا عموما والتي يمكن الاهتمام بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي تم توحيدها ".

[1] مسعود فافة، مولود قيدر، مرجع سبق ذكره، ص 20 -21.

ثانيا: التوافق المحاسبي : من بين التعاريف المقدمة للتوافق المحاسبي مايلي :

التوافق المحاسبي هو " محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة ".

التوافق يعني " تطبيق معايير محاسبية مختلفة في بيئات معنية بدلا من معيار واحد مجمع ".

والتوافق هو "عملية زيادة الانسجام والتناسق بين النظم المحاسبية الموجودة في مختلف دول العالم و ذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة فيها أي تخفيض مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية وبالتالي احدث نوع من التقارب بين هذه النظم والسياسات المحاسبية المطبقة ".

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن التوافق المحاسبي يقصد به تقليل درجة الاختلاف بين الدول في الممارسات المحاسبية والذي يتميز عن التوحيد الذي يفترض توحيد كلي للقواعد المحاسبية أي القضاء تماما على الاختلافات المحاسبية. تتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبة الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم.

المطلب الثاني: نشأة و تطور المعايير المحاسبة الدولية

أمام اختلافات الطبيعية في المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية بين دول العالم والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة وأحيانا متعارضة، فقد أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجود التنسيق المشترك من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل، من هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية:[1]

الفرع الأول: نشأة معايير المحاسبة الدولية

لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتعريفات والإجراءات المحاسبية و تضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجة المحاسبية، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ، حيث أنه لغاية تأسيس لجنة المعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية البريطانية (ASB)، وتولت تطبيق المعايير الصادرة عن هاتين الجهتين الدولتان اللتان يتبعهما المجلسان وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكذلك الدول التي تربط معهما باتجاهاتها السياسية اقتصادية مثل دول الكومنولث التي تتبع التاج البريطاني؛

وبعد زوال الموجه استعمارية لهاتين الدولتين كان لابد من جهة تعمل على وضع معايير محاسبية ليست خاصة بمهنة المحاسبة في أمريكا أو بريطانيا، بل تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع دول العالم، حيث

[1] محصول نعمان، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية ، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي ، جامعة ام البواقي، 2016- 2017، ص ص 28- 29.

ما يتم وضعه من معايير محاسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) أو مجلس معايير المحاسبة البريطانية (ASB) هي معايير تتم وفقا للمعطيات اقتصادية الموجودة في البيئتين الأمريكية والبريطانية، والتي تختلف حتما عن بيئة كل دولة من الدول الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى اختلاف درجة التقدم والتطور ونوعية المعاملات السائدة في الدول الأخرى، فكان لابد من وجود جهة تعني بوضع معايير محاسبة بمعزل عن المجلسين المذكورين، فجاء تأسيس لجنة المعايير المحاسبة الدولية؛

وشكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تهتم بتوحيد المبادئ المحاسبية من قبل الهيئات المهنية في المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وألمانيا وفرنسا والمكسيك وهولندا وايرلندا بالإضافة إلى اليابان، ومند عام 1973 م ضمت عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات المحاسبة المهنية التي هي أعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين في كانون الثاني (يناير) 1999م، كان هناك 142 عضوا من 103 بلدان يمثلون مليوني محاسب، كما أن هناك كثير من المنظمات الأخرى المعنية بعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتستخدم معايير المحاسبة الدولية في كثير من البلدان غير الأعضاء في اللجنة؛

وقد هدفت هذه الهيئة إلى إعداد معايير محاسبية تراعي عند تقديم القوائم المالية، والعمل بشكل عام على تطوير توافق الأنظمة و المعايير المحاسبية على مستوى العالم.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمعايير المحاسبة الدولية

نظرا للتطورات الذي عرفه العالم عقب الحرب العالمية الثانية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ومع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات دفع بالمنظمات المحاسبية والدول إلى تقريب كل وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية، والأحداث التي تخص الأعمال الدولية فنتيجة لكل هذا ظهرت لجان دولية تهتم بالمحاسبة، وقد انعقدت عدة مؤتمرات فيما يخص ذلك مع بداية القرن الماضي حيث انعقد أول مؤتمر سنة 1904 وذلك برعاية جمعية المحاسبين الأمريكيين القانونيين وقد دار البحث والحوار حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول، تلته بعد ذلك عدة مؤتمرات بمشاركة عدد اكبر من الدول في كل مرة مما يدل على اهتمام هذه الدول بفكرة المعايير المحاسبية؛

وفي سنة 1973 تم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية من خلال اتفاقية وضعتها هيئات محاسبية مهنية من أستراليا، كندا، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول؛

وفي سنة 2002 انعقد مؤتمر في هونغ كونغ حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوان تدرجت موضوعاته عن حوارات ساخنة مثل الشمولية و أخلاقيات المهنة المحاسبية. [1]

[1] فريدريك تشوي و آخرون، تقديم و ترجمة احمد حامد حجاج و محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية ، دار المريخ للنشر، الرياض ، 2004، ص 358.

المطلب الثالث: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية

جاءت المعايير المحاسبية الدولية بعد الحاجة الملحة لها من اجل توحيد مختلف المعالجات المحاسبية بين دول العالم.

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبة الدولية

من خلال هذا الفرع سنقوم بتعريف المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية.

أولا: تعريف المعايير المحاسبية

وقبل تعريف المعايير المحاسبية الدولية سوف نتطرق إلى تعريف المعايير من بين التعريفات المقترحة لمصطلح " معيار " اخترنا الثلاث التالية :

المعيار هو" مقياس يحكم من خلاله على شيء ما بأنه حقيقي (أي أصلي) أو جيد أو مناسب، علما أن هذا المعنى يمكن أن ينطبق على أي قاعدة أو مبدأ أو إجراء موثوق فيه، ويستخدم لتحديد الكمية أو الوزن أو المدى، وخصوصا لتحديد قيمة أو درجة شيء معين أو مستوى جودته ". [1]

المعيار هو " وثيقة تم إعدادها بتوافق الآراء وبموافقة هيئة معترف بها، توفر هذه الوثيقة إرشادات أو خصائص للأنشطة أو نتائج هذه الأنشطة، وذلك في إطار الاستخدام المشترك والمتكرر لمضمون الوثيقة، بحيث تهدف الى تحقيق الدرجة المثلى للنظام المعتمد (أو الترتيبات) في سياق معين". [2]

ومنه فإن المعايير المحاسبية هي " نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات ". [3]

و تعرف بأنها: " إطار مشترك يتيح عرض وتحليل وتفسير المعلومات المالية بين الكيانات أو البلدان أو المناطق. [4]

ثانيا: تعريف معايير المحاسبية الدولية

وقبل تعريف معايير المحاسبية الدولية سنقدم فيما يلي بعض التعاريف المحاسبة الدولية:

[1] بركم زهير ، محاضرات في مقياس المعايير المحاسبة الدولية ، ام البواقي ، الجزائر ، 2018 – 2019 ، ص 2 .

[2] نفس المرجع ، ص 2 .

[3] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية و معاييرها ، طبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر و توزيع ، عمان ، الاردن ، 2011 ، ص 103 .

[4] بركم زهير ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .

تعرف بأنها: " تنسيق الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتي عن طريقها يمكن خدمة و مساعدة المستثمر المحلي والأجنبي بتوفير التقارير والقوائم المالية مفيدة وقابلة للمقارنة ". [1]
وتعرف أيضا بأنها: " مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دوليا تهدف إلى ضبط وأحكام الممارسات العملية لمهنة المحاسبة ". [2]

أما المعايير المحاسبية الدولية(IAS /IFRS)هي " مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات، بحيث تكون مفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالميا. يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية التابعة لمؤسسة هيئة معايير المحاسبية الدولية غير الحكومية وغير الربحية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها ". [3]

وقد عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم و استلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا علما و تهدف إلى تقليل الفروقات في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية. [4]

الفرع الثاني: خصائص وأهمية المعايير المحاسبية الدولية

من خلال هذا الفرع سنقوم بذكر خصائص وأهمية المعايير المحاسبية الدولية.

أولا: خصائص المعايير المحاسبة الدولي

وتتميز المعايير المحاسبة الدولية بالخصائص التالية:[5]

_ يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية،السياسية، الاجتماعية المحيطة بالمجتمع؛

_ يجب إن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد، ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج مع معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية؛

---

[1] حكمت الراوي، المحاسبة الدولية ، بدون طبعة، دار حنين، عمان، 1995، ص 24.

[2] سعود العامري، المحاسبة الدولية ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 29.

[3] https://hbrarabic.com , 18:03,13 / 03 /2021

[4] بوقرة رابح، عريوة محاد، اثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الإقتصادية ، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، العدد 1، 2014، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 13.

[5] مرزقي مرزوقي، محمد حولى، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول: أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص11.

_ قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها، ودون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛

_ قوتها التي إكتستها من خلال توفيق بين التبادل الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير؛

_ غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية؛

_ مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.

ثانيا: أهمية معايير المحاسبة الدولية

تتمثل أهمية معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:[1]

_ اكتساب القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ميزة المصداقية والقبول العام، الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق الثقة بها من طرف المتعاملين في الأسواق المالية؛

_ الالتزام بهده المعايير في جميع الدول وسوق يعمل على تقليص الفروق القائمة بين الأساليب الممارسات المحاسبية بين الدول؛

_ تبني معايير المحاسبة سوق يؤدي إلى توفير الاتساق في أساليب الإفصاح مما يعمل على تنشيط المنافسة بين المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية وبالنتيجة تقليص تكاليف الصفقات المالية المتعلقة بأنهم تلك المؤسسات؛

_ إن عملية تبني المعايير الدولية للمحاسبة سوف يشمل عمل مصالح الضرائب لان استخدام هذه المعايير سوف يوفر عنصر الاتساق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وبالتالي تقليص الفروض في أساليب قياس الأرباح مما يسهل عملية احتساب الربح الضريبي.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص14.

الفرع الثالث: أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية

مما لاشك فيه إن لإصدار المعايير المحاسبية أهداف تتلخص فيما يلي:[1]

_ إعداد ونشر المعايير المحاسبة التي يتم الاسترشاد لها عند إعداد القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا؛

_ العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية؛

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وان يبدلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق مايلي:

_ التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذلك؛

_ إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالتزام بمعايير المحاسبية الدولية؛

_ إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام؛

_ إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبية الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية؛

_ العمل على اكتساب الدعم الدولي بقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الرابع: هيئات المعايير المحاسبة الدولية وإجراءات إصدارها

قامت مجموعة من المنظمات بوضع المعايير المحاسبية الدولية و مهدت الطريق المناسب لتطبيقها.

[1] شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأوراق المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 56-57.

الفرع الأول: هيئات المعايير المحاسبة الدولية

هناك عدة هيئات وهي:

أولا: لجنة معايير المحاسبة الدولية: وهي منظمة مستقلة تهدف إلى معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع إنحاء العالم، وقد شكلت هذه اللجنة في عام 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية في كل من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية ومند عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وابتداء من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة، و ابتداء من سنة 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضو من 104 بلدان يمثلون مليوني محاسب: [1]

وقد حدد دستور اللجنة أهدافها بما يلي :

_ صياغة و نشر معايير المحاسبية ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية و تعزيز قبولها و التقيد بها في جميع إنحاء العالم.

_ العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالي.

وقد اعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و ذلك في آذار 2001. يقوم هذا المجلس بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية.

وقد ظهر مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والتي بدا المجلس بإصدارها بهذا الاسم لكي يتم تميزها عن المعايير الدولية السابقة.

وقد بدا مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية و تقوم بإعداد مرجع عام للمعايير الدولية ابتداء من سنة 2006.

[1]0 حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-110.

ثانيا: الاتحاد الدولي للمحاسبي: هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977 ويضم في عضويته 155 عضوا ومنظمة في 188 دولة يهتم بمجالات المراجعة وتعزيز مهنة المحاسبة على المستوى الدولي و قد تم تشكيل سبعة لجان تامة بوضع المعايير التالية:[1]

- المعايير الدولية للمراجعة و خدمات التأكيد؛
- معايير دولية الرقابة الجودة؛
- قواعد دولية الأخلاقيات المهنة؛
- معايير التأهيل الدولي؛
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وينفذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية:

-لجنة التعليم: وتضع معايير التعليم والتدريب والتأهيل الأزمة لمزاولة التدقيق؛
-لجنة السلوك المهني: وتضع معايير آداب السلوك المهني وتفريز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد؛
-لجنة المحاسبة المالية والإدارية: وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البنية التي تزيد مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين؛
-لجنة القطاع العام: وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرت المحاسبة.

ثالثا: لجنة ممارسة المراجعة الدولية: على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير، يتم تعين أعضاء لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غي الدول الممثلة في اللجنة و ذلك للحصول على اكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة يتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط؛

و تبدأ إجراءات العمل في لجنة الممارسة المراجعة الدولية باختيار مواضيع من اجل الدراسة بعد ان يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا العرض. [2]

[1] مسعود فافة، مولود قيدر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص ص 111- 112.

الفرع الثاني: إصدار المعايير المحاسبية الدولية

تتمثل إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:[1]

- يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية يترأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية ثلاث دول على الأقل وقد تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين؛
- تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها جيدا وتأخذ باعتبارها تطبيق إطار اللجنة المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية حول القضايا المرتبطة بالموضوع وتدلى اللجنة التوجيهية المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية والإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة التي قد تكون ملائمة لمختلف الظروف و بعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية؛
- بعد تبقي تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها وتمتد هذه الفترة الأربعة شهور عادة؛
- تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ الذي يقدم للمجلس للموافقة كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح ويتاح هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسميا؛
- تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح على أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل وتنشر مسودة العرض بعد ذلك، وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر؛
- تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس، وبعدا التنقيح وبموافقة ثلاث أرباع أعضاء المجلس على الأقل يتم نشر المعيار، من خلال هذه المرحلة قد يقرر المجلس أن الحاجة للموضوع محل الدراسة يبرر مشاورات إضافية أو يمكن أن يخدم بشكل أفضل عبر إصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها، وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي؛

ومن حين لأخر قد يقرر المجلس أحداث لجنة توجيهية لتدرس فيها إذا كان من الواجب تعديل معايير المحاسبة الدولية الحالية كي تأخذ التطورات المستجدة بالاعتبار، أما التنقيحات الثانوية فقد يأمر المجلس اللجنة التوجيهية إعداد مسودة العرض دون أن تنشر بيانا تمهيديا بالمبادئ؛

[1] مسعود فافة، مولود قيدر، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

وفي بعض الحالات التي تقدم فيها المعايير المحاسبية الدولية معالجتين محاسبيتين للعمليات والأحداث المشابهة يتم تصميم إحدى المعالجات على أنها المعالجة الأساسية و الأخرى على أنها معالجة بديلة مسموح بها؛

وتمنع سياسة اللجنة الحالية إصدار تفسيرات لمعاييرها المحاسبية الدولية، كما تمنع الهيئة الإدارية من تقديم أي إرشادات حول معنى المعايير؛

وقد أصدرت هيئة اللجنة IASC 41 معيار محاسبيا دوليا قبل أن تتم إعادة هيكلتها، وبعد مراجعتها عديدة تلك المعايير فقد بقي 34 معيار. كما أصدرت العديد من التفسيرات و التي بلغت 33 تفسيرا حتي عام 2001.

الفرع الثالث: عرض مختصر للمعايير المحاسبية الدولية

والجدول التالي يمثل عرض مختصر للمعايير المحاسبية الدولية و هدف كل معيار:

الجدول (1- 1) : عرض مختصر للمعايير المحاسبية الدولية

رقم المعيار المحاسبي الدولي	اسم المعيار المحاسبي الدولي	الهدف من المعيار المحاسبي الدولي
1	عرض القوائم المالية	يحدد هذا المعيار أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام
2	المخزون	تحديد المعالجة المحاسبية للمخزون
7	قائمة التدفقات النقدية	المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد و معدلات النقد للمنشأة باستخدام قائمة التدفقات النقدية
8	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	تحديد ضوابط اختيار و تغيير السياسات المحاسبية، مع المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، وتصحيح الأخطاء ثم تحديد متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية باستثناء تلك المتعلقة بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية في المعيار الأول
10	الأحداث بعد فترة التقرير	تحديد متى يجب على المنشأة أن تعدل قوائمها المالية بالأحداث بعد فترة التقرير وتحديد الإفصاحات التي يجب على المنشأة أن تقدمها عن التاريخ الذي اعتمدت فيه القوائم المالية لإصدار وعن الأحداث بعد فترة التقرير
12	ضرائب الدخل	توضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل
16	العقارات و الآلات والمعدات	تحديد المعالجة المحاسبية للعقارات و الآلات و المعدات

19	منافع الموظف	تحديد المحاسبة و الإفصاح عن منافع الموضف
20	المنح الحكومية	تحديد طرق محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عنها و عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية
21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	كيفية تضمين المعاملات بعملة أجنبية و عمليات أجنبية في القوائم المالية للمنشأة وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض
23	تكاليف الاقتراض	تشكل تكاليف الاقتراض التي تعود بشكل مباشر إلى اقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل مؤهل جزء من تكلفة ذلك الأصل و تثبت تكاليف الاقتراض الأخرى على أنها مصروف
24	الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة	ضمان أن القوائم المالية للمنشاة الإفصاحات الضرورية لتوجية الاهتمام إلى احتمال أن يكون مركزها المالي وربحها و خسارتها قد تأثرت بوجود أطراف ذات علاقة وبمعاملات و بأرصدة حالية
26	المحاسبة و التقرير من قبل خطط منفعة التقاعد	يجب أن يطبق هذا المعيار في القوائم المالية لخطط منفعة التقاعد حيثما تعد مثل هذه القوائم المالية
27	القوائم المالية المنفصلة	تحديد متطلبات المحاسبة و الإفصاح عن الاستثمارات في المنشآت التابعة و المشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة عندما تعد المنشأة قوائم مالية منفصلة
28	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة	وصف المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة و تحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة
29	التقرير المالي في الإقتصادات ذات التضخم الجامح	يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة لأي منشأة تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح
32	الأدوات المالية – العرض	عرض الأدوات المالية كالتزامات أو حقوق الملكية لتحقيق التساوي المطلوب بين قيمة أصول المنشاة و التزاماتها
33	ربحية السهم	تحديد مبادئ لتحديد و عرض ربحية السهم
34	التقرير المالي الأولي	تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي و تحديد مبادئ الإثبات القياس في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة أولية
36	الهبوط في قيمة الأصول	يحدد الإجراءات التي تطبقها المنشأة لتضمن إن أصولها مسجلة بما لا يزيد عن مبلغها الممكن استرداه
37	المخصصات والالتزامات المحتملة	ضمان تطبيق ضوابط إثبات وأسس قياس مناسبة على

	والأصول المحتملة	المخصصات و الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة و انه يتم الإفصاح عن معلومات كافية ضمن الإيضاحات
38	الأصول غير الملموسة	تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة
40	العقارات الاستثمارية	تحديد المعالجة المحاسبية للعقار الاستثماري و متطلبات الإفصاح ذات العلاقة
41	الزراعة	تحديد المعالجة المحاسبية و الإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: مسعود فافة، مولود قيدر، المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017 – 2018، ص ص 28– 31.

أما المعايير الدولية للتقارير المالية فتتمثل فيما يلي :

الجدول(1–2): المعايير الدولية للتقارير المالية

رقم المعيار المحاسبي الدولي	اسم المعيار المحاسبي الدولي	الهدف من المعيار المحاسبي الدولي
1	تطبق المعايير الدولية للتقرير لأول مرة	ضمان أن تحتوي أول قوائم مالية للمنشأة معدة وفقا للتقرير المالي وتقريرها المالية الأولية لجزء من الفترة التي تشملها تلك القوائم
2	الدفع على أساس السهم	تحديد التقرير المالي من قبل المنشاة عندما تجري معاملة دفع على أساس السهم
3	تجميع الأعمال	تحسين الملائمة وإمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة للمعلومات التي توفرها المنشأة معدة التقرير في قوائمها المالية عن تجميع الأعمال وأثاره
4	عقود التأمين	تحديد التقرير المالي عند عقود التأمين من قبل المنشأة التي تصدر مثل تلك العقود إلى أن يستكمل المجلس المرحلة الثانية من مشروعه بشأن عقود التأمين
5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات غير المستمرة	تحديد المحاسبة عن الأصول المحتفظ بها للبيع و العرض و الإفصاح عن العمليات غير المستمرة
6	استكشاف المواد المعدنية وتقويمها	توضيح التقرير المالي لاستكشاف المواد المعدنية و تقويمها
7	الإفصاحات	مطابقات المنشآت بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية
8	القطاعات التشغيلية	يجب على المنشاة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها و أثارها المالية و البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها

9	الأدوات المالية	وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية و الالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملاءمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ، و توقيتها و عدم تأكدها
10	القوائم المالية الموحدة	وضع مبادئ لعرض وإعداد القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر منشأة على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى
11	الترتيبات المشتركة	وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل المنشآت التي تملك حصة في الترتيبات الأتي تخضع للسيطرة بشكل مشترك
12	الهدف	مطالبة المنشأة بان تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى، والمخاطر المرتبطة بها وأثار تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية
13	قياس القيمة العادلة	تعريف القيمة العادلة ووضع في معيار دولي واحد للتقرير المالي إطارا لقياس القيمة العادلة أيضا يتطلب إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة
14	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	تحديد متطلبات التقرير المالي لأرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية التي تنشأ عندما تقدم المنشأة سلعا أو خدمات إلى عملاء بسعر أو معدل يخضع لتنظيم الأسعار
15	الإيراد من العقود مع العملاء	وضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية عن طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل
16	عقود الإيجار	يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: مسعود فافة، مولود قيدر، المعالجة المحاسبية للتثبتات وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017 – 2018، ص ص 31– 32.

الفرع رابع: انتقادات و العوائق التي تواجه تطبيق المعايير

بالحديث عن التوافق المحاسبي الدولي كمرحلة سابقة لوضع معايير محاسبية دولية، نجد أن التوافق المحاسبي الدولي واجه العديد من الانتقادات وهو ما يدعم العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تبني معايير المحاسبة الدولية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

[1] محصول نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 37-38-39.

- عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبة الدولية، حيث إن المعايير المحاسبية الدولية في الغالب موجهة إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة بصفة عامة وفي أمريكا و بريطانيا بصفة خاصة، الآن لهما دورا كبيرا في تطور المحاسبة ووضع معاييره ومبادئه، ولا يمكن إنكار دور هاتين الدولتين في صياغة علم المحاسبة الحديث؛
- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى ولا يوجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين، مما يجعل البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، و ليس ثمة مشكلة أو كان الأمر يتعلق بالعرض ولا يؤثر على النتائج المحاسبية، بل تكون مشكلة في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية، والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة؛
- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة أو الأنظمة و التشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها، ولذالك محاذير منها: الجانب السيادي المتعلق بوضع وتعديل بوضع و تعديل القوانين، والمراحل التشريعية التي يتطلبها وضع أو تعديل القوانين، أضف إلى ذلك إلى انه يمكن في بعض الأحيان عدم إمكانية استيعاب القوانين للتعديلات التي تتم على المعايير المحاسبية الدولية لاختلاف الإجراءات السائدة؛
- أن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغير، و ذلك بسبب التغيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات، والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، حيث أن المعايير المعدلة غالبا ما تتضمن التفسيرات المتعلقة بها، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة، و أمر أخر يتعلق بالظروف والمستجدات والصعوبات التي تتولد و تظهر عند تطبيق المعايير، إضافة إلى التطور المستمر في البيئة الاقتصادية وأخيرا فإن المعايير من وضع البشر و يعتريها ما يعتري البشر من قصور النظرة العلمية أحيانا، وإمكانية الإحاطة بكل ما يتعلق بمستقبل المعايير، وإذا تم النظر إلى المعايير المحاسبية الدولية نجد أن 16 معيارا منها قد تم تعديلها مؤخرا، وكان تاريخ سريان أخر تعديل لها 01-01-2007؛
- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، ففي حين لا يكون الأمر صعبا للمطيقين في الدول المتقدمة لفهم المعايير المحاسبية الدولية، نجد أن الأمر ليس من السهولة بمكان للمطبقين في الدول النامية، أضف إلى ذلك اعتبار اللغة، حيث تبذل جهود كبير لترجمة المعايير المحاسبية إلى عديد من اللغات كون وضعها يتم باللغة الإنجليزية.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد كأفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطنية (CNC) لتحسين النظام المحاسبي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية (IAS / IFRS) المنصوص عليها.

المطلب الأول: السياق التاريخي للنظام المحاسبي المالي

تم اعتماد النظام المحاسبي في الجزائر تدريجيا من خلال عدة مراحل وسوف نتطرق لها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأت النظام المحاسبي المالي

ابتدأت الممارسة المحاسبية في الجزائر بتطبيق المخطط المحاسبي العام ومرت بعدة مراحل تاريخية، وهي الآن تواكب المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

مما سبق يمكن تقسيم تاريخ الممارسة المحاسبية في الجزائر منذ الاستقلال إلى أربع مراحل أساسية:

1-مرحلة تطبيق المخطط المحاسبي العام PCG (1962 – 1975): عقب الاستقلال كانت الجزائر خاضعة للتشريع الفرنسي بموجب القانون رقم 62- 157 الصادر في 31 ديسمبر 1962 وعلى اثر ذلك ورثت الجزائر المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 وتعود أولى محاولات تكييف المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به في الجزائر تاريخيا إلى سنة 1969، أين كلفت السلطات السياسية وزارة المالية بهذه المحاولة، وبداية من سنة 1971 تم إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني وأسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس؛

وقد تم في شهر نوفمبر من سنة 1973 تبني المخطط الجديد (PCN) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة ، تلاه صدور الأمر رقم 75/35 في 1975/04/29، والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على الهيئات العموميةّ ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة، الشركات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الصادر بتاريخ 1976/05/23 عن وزارة المالية.[1]

2- مرحلة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN (1975- 1996): رغم تسارع التغيرات و التحولات التي شهدتها الجزائر أثناء المرور وانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن الجانب المحاسبي لم يتماشى مع وتيرة هذه التغيرات والتحولات، فاقتصاد السوق يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم والظروف الراهنة للعولمة والمعايير المحاسبة الدولية، والقوائم المالية وفقا للمخطط المحاسبي الجزائري تعتبر غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين بقدر ما هي مفيدة و موجهة إلى مصالح الضرائب وتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، وبالتالي

[1] هادف خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة اقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 30.

كل هذه التطورات كانت وراء إصلاح المخطط المحاسبي الوطني والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:[1]

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق؛
- ضغوطات الهيئات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير الدولية؛
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر؛
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، وخاصة القياس و التقسيم والعرض والإفصاح؛
- إفرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغيرات يجب أن تكون في إطار المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد.[2]

3- مرحلة الإصلاح المحاسبي (1996-2007): تم إسناد مهمة الإصلاح للمجلس المحاسبي الفرنسي بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بتمويل من البنك الدولي، وقد أوكلت هذه العملية إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين، وبالتعاون مع مجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية شكل المجلس الوطني للمحاسبة لهذا الغرض لجنة قيادة تضطلع بمهمة التنسيق، حيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد.

توجت عملية الإصلاح المحاسبي بصدور القانون رقم 11/07 المؤرخ في: 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي و الذي شرع العمل به ابتداء من 2010/01/01 .

4-مرحلة تطبيق النظام المحاسبي المالي: بعد صدور القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي اشتمل على سبعة فصول تضمنت العديد من التعاريف و المفاهيم الجديدة ، تبعه إصدار العديد من المراسيم التنفيذية و التعليمات والتي تعالج كيفيات ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى جانب تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، ويمكن إيجاز أهم الإصدارات القانونية بعد صدور النظام المحاسبي المالي في ما يلي:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي؛

[1] شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، مجلة تصدر عن: الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد الأول، 2006، ص 59.

[2] كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص 295.

- ✓ القرار 71 المؤرخ في 2008/07/26 ويتضمن تحديد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها؛
- ✓ القرار المؤرخ في 2008/07/26 ويحدد أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة؛
- ✓ التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي ؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 2009/04/07 ويحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛
- ✓ القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 والمتعلق بتنظيم مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد؛[1]

الفرع الثاني: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي

جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتيجة الارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد أن عجز المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة هذه التغيرات والاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق حيث لا يلبي احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية خاصة وان المخطط المحاسبي الوطني ومنذ تبنيه في سنة 1975 لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات والنقائص مثل(التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض ألإيجاري،العمليات بالعملة الأجنبية...) ويمكن تلخيص أهم دوافع الإصلاح في النقاط التالية:[2]

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى طرف منظم؛
- يعتبر تبني المعايير المحاسبة الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- عدم قدرة المخطط المحاسبي الوطني على مسايرة التطورات الدولية في مجال المحاسبة؛
- ضغوطات الهيئات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة)قصد الالتزام بالمعايير المحاسبة الدولية؛
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وخاصة القياس والتقييم والعرض والإفصاح وكل هذا لا يمكن أن يتوفر في المخطط المحاسبي الوطني.

[1] هادف خالد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] بن حركر عنية، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد1 ، العدد رقم 04، جوان 2017، ص ص 107-108.

المطلب الثاني: أساسيات حول النظام المحاسبي المالي

اوجب على الجزائر استبدال نظامها المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي الجديد وذلك لتوحيد المالي والمحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو إلزامي بداية من 01 جانفي 2010.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

وسيتم تعريفه من الناحية الاقتصادية ومن الناحية القانونية:

فمن الناحية الاقتصادية: نصت المادة الثالثة من القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية.[1]

أما من الناحية القانونية: نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات القادرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.

ويهدف قانون المحاسبة المالية الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه ويشمل على:[2]

- إطار المرجعي و المتمثل في IAS/ IFRS؛
- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- مفاهيم وقواعد تقسيم الأصول والخصوم ، الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأصناف؛
- أشكال القوائم المالية؛
- مدونة الحسابات؛
- قواعد استعمال الحسابات؛
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة.

[1] القانون رقم "07-11" المؤرخ في 18 اكتوبر 2009، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، الجزائر، العدد74 ،الصادرة في 11جويلية 2010، ص3 .

[2] المادة رقم 1 من القانون رقم 7-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والصادر بالجريدة الرسمية، الجزائر، الصادرة في 11 جويلية2010.

النظام المحاسبي هو "ذلك الأسلوب المنظم أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل و تبويب عمليات المنشأة المالية،من واقع المستندات المؤيدة لها،في الدفاتر والسجلات المحاسبة، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة، من ربح أو خسارة و الوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة".[1]

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02،05،04 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام المالي كالتالي:[2]

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة لها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي ،ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا تتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها والحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين وسيساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها ويساعد في تحقيق أهداف عدة.[3]يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛

---

[1] وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2002، ص 72.

[2] القانون 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ص 09.

[3] مسعود درواسي وآخرون، قياس وتقييم بنود القوائم المالية، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية، ص4.

[4] عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 292- 293.

- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية؛
- تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية؛

وهناك أهداف أخرى تتمثل في:[1]

- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

الفرع الرابع: أهمية النظام المحاسبي المالي

يمكن أن تكون هناك أثار ايجابية وسلبية من تطبيق SCF على المؤسسات والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على المفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، ما يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة؛
- توفير فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقاتها مع الأطراف المعاملة معها والتي تستفيد من القوائم المالية؛
- النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة؛
- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا حول الوضعيات المالية والأداء وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها؛
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، المستثمرين من خلال إجبارها على تقيم معلومات، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر إضافية للتمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتجية للاستثمار في الخارج ، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار؛

[1] عمار بن عيسى، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 1، بسكرة، الجزائر، 2004، ص 88.

[2] قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 274.

المطلب الثالث: مبادئ وهيكل النظام المحاسبي المالي

يعتمد النظام المحاسبي المالي على جملة من المبادئ و خلال تطبيقه واجه عدة صعوبات سوف نتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي

أن الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي: الوحدة المحاسبية، استمرارية، النشاط، القياس النقدي، استقلالية الدورات، التكلفة التاريخية، عدم المقاصة، القيد المزدوج، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية، الإفصاح، الموضوعية، تحقيق الإيراد ...الخ إما المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هي ثمانية نستعرضها فيما يلي:[1]

أولا: محاسبة التعهد (الالتزام): وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسات مسك محاسبة الالتزام وهذا يعني انه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها وعندما ينشأ الحق أو الدين، وهو عكس ذلك تماما في المحاسبة المالية المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة التي تطبق على المؤسسات الصغيرة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات الا عند حدوث التدفق النقدي، أي انه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها؛

ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار المعاملات والأحداث الأخرى عند حدوثها(وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل؛

ثانيا: استمرارية الاستغلال (النشاط): يتم إعداد القوائم المالي بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاصلة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة على الإفصاح عن ذلك، وعموما يفترض المحاسبون دائما بما أن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك؛

ثالثا: الملائمة: هي قدرة المعلومات على أحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وعليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة

[1] عبدلي خالد، المعايير المحاسبية والمالية الدولية وعلاقتها مع جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 32-33.

للمستخدمين إذا كان بإمكانها التأثير على القرارات الاقتصادية لمستعمليها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية؛

رابعا: القابلية للمقارنة: يقصد بهذا المبدأ أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى. ومن بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن ما بين المؤسسات فالمقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة تعني استمرارية الطرق، أما المقارنة بين المؤسسات تعني تشابه أو تجانس الطرق؛

خامسا: تغليب الجوهر على الشكل أو أسياقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: ويقصد به أن جميع التعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي في تسجيليها ضمن ذمة المؤسسة، أو ما تمكن أن تدر هذه التعاملات من منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة بدلا من شكلها القانوني، وخير دليل على ذلك التأجير التمويلي والممتلكات في شكل امتياز التي تدرج ضمن ممتلكات المؤسسة بالرغم من عدم توفر شرط الملكية.

سادسا: قابلية الفهم: يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم؛

سابعا: المصداقية: يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والآداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.[1]

ثامنا: مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.[2]

---

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

[2] ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص ص 4-6.

الفرع الثاني: هيكل النظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي مما يلي:[1]

- الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛
- المعايير المحاسبية؛
- مدونة الحسابات.

الشكل (1-1): مكونات النظام المحاسبي المالي

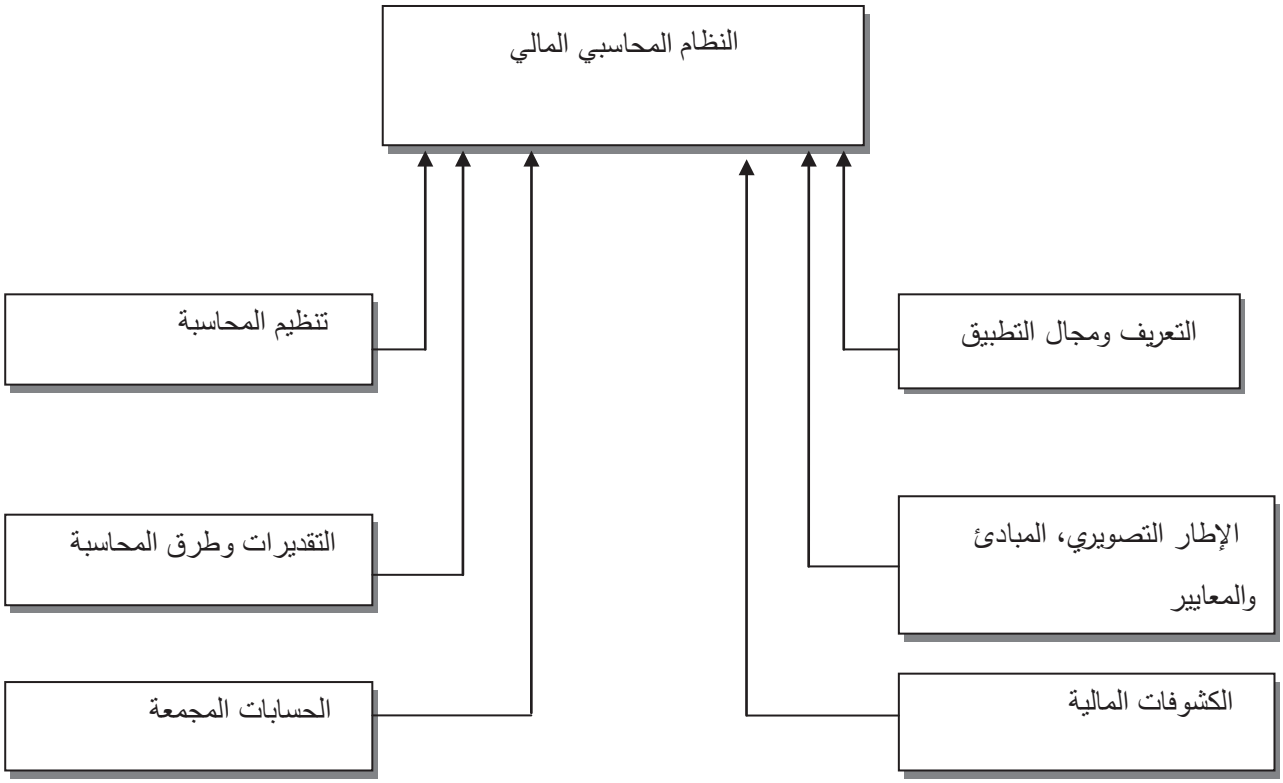

المصدر: مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائر الجديد وإشكالية تطبيق في اقتصاد غير مؤهل، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حولSCF الجديد في ظل النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 18 جانفي2011، ص 12.

الفرع الثالث: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

[1] بعلي زهية، دور النظام المحاسبي المالي SCF في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 10.

حسب الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية المنشورة في 1998 فإن القوائم المالية لا يمكن أن تلبي احتياجات كل مستعمليها فإن هذه الأخيرة تختلف من مستعمل لآخر، من هذا نستنتج انه أمر عادي وطبيعي أن يواجه النظام المالي صعوبات في السنوات الأولى من تطبيقه، وفيما يلي سنحاول التطرق لها باختصار:[1]

- صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أساسا لتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، فيما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر و اغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة؛
- صعوبة تغيير العادات المحاسبية المرتبطة بالمخطط الوطني المحاسبي فمنذ تطبيقه قد قارب الأربعة عقود؛
- تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح و الشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية فيما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بالسرية ومحدودية المعلومات؛
- عدم التوافق بين قواعد النظام المحاسبي الجديد والنظام الجبائي القائم ؛
- عدم تماشي المنظومة التعليمية بالجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديد المنظومة حسب النظام الجديد مند صدور قانونه وتكوين الأساتذة المؤطرين؛
- عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون وإجبارية تطبيقه ومع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبيها؛
- عدم قدرة المؤسسات على دفع تكاليف التكوين في الخارج؛
- عدم إدراك حل المحاسبين للرياضيات المالية والتي يعتمد عليها لتحسين القيم المستقبلة؛
- صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي؛
- طول مدة الانجاز القانون صاحبه تحديث في المعايير وإلغاء البعض وإضافة البعض الآخر.

المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية المخرج النهائي للنظام المحاسبي، وهي الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات المالية للمستفيدين لمساعدتهم في تقييم أداء المنشأة واتخاذ قراراتهم.

المطلب الأول: الإطار المفاهمي للقوائم المالية

تتمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي في شكل مجموعة من القوائم المالية وما يتبعها من إيضاحات وملاحظات وكشرفات إضافية.

[1] اوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة اكلي محند اوحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص 15.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

القوائم المالية هي " عبارة عن نتائج التي يتم التوصل إليها من النظام المحاسبي وتمثل التقارير التي يتم إعدادها إلى الأطراف المهتمة بنشاط المشروع والتي تشمل على المالكين والدائنين والمستثمرين والهيئات الحكومية ".[1]

القوائم المالية " تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، الا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات...الخ) ".[2]

كما يمكن القول بأنها " عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة ".[3]

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية

حتى تكون استفادة كاملة من القوائم المالية حددت لجنة المعايير المحاسبية بعض الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها ونذكر منها:[4]

أولا: قابلية الفهم: ويقصد بها إمكانية فهمها بشكل مباشر من طرف مستخدميها؛

ثانيا: الملائمة: ويقصد بذلك أن تكون مفيدة لاتخاذ القرارات وتساعد في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت ماضية، حاضرة أو مستقبلية؛

ثالثا: الموثوقية: بمعنى خلوها من الأخطاء واتصافها بصدق التعبير وعرضها للمعلومات في حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومة تؤثر قرارات مستخدميها؛

[1] هادف رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 76.

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، بدون طبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 39.

[3] زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، جزائر، 2014، ص 47.

[4] اوعمران وردة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

رابعا: القابلة للمقارنة: ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على مقارنتها على مداد الزمن حتى يتعرفوا على اتجاه أداء المؤسسة و مركزها المالي وذلك بالاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس و عرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية

تحضر القوائم المالية خلال فترات منتظمة، حتى تسمح بإنجاز المقارنات و تثمين تطور الوحدة.
ويمكن تلخيص أهداف القوائم المالية فيما يلي:

- توفير معلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم واحد وأخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية؛
- إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد الوحدة على إخلاء مسؤوليتها؛[1]
- كما تهدف إلى توفير المعلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمي متنوعين في صنع القرارات الإدارية.[2]

الفرع الرابع: مستخدمو القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين و المحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين و العملاء و الحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل مايلي:[3]

- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال المخاطر و مستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم و المتأصلة فيها و العائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعنيهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم؛
- **الموظفون:** يهتم الموظفون و المجموعات المتمثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم عن تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا تقاعدهم وتوفير فرص العمل؛

---

[1] عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في الؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 29.

[2] حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار العملية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص 169.

[3] امين السيد احمد لطفي، القوائم المالية، الطبعة الاولى، دار النشر الثقافة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص 44-46.

- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق؛
- **الموردون والدائنون التجاريين الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم؛
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معا أو اعتماد عليها؛
- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة كما يتطلبون معلومات من اجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل و إحصاءات مشابهة؛
- الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذي تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني: الميزانية وقائمة الدخل وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية نتائج النظام المحاسبي المالي وهي تعمل على تزويد المؤسسة وكل الأطراف الخارجيين بالمعلومات الملائمة، ومن بين هذه القوائم الميزانية وقائمة الدخل.

الفرع الأول: الميزانية

من خلال هذا الفرع سنقوم بتعريف الميزانية وذكر بنودها كما يلي:

أولا: تعريف الميزانية

يمكن تعريفها بأنها: " كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة مقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين "؛

حيث عرفها "أدي" هي: " الأداة التي يجب أن تظهر المركز المالي الاقتصادي للوحدة الاقتصادية بطريقة معيارية منظمة وفي لحظة معينة ".[1]

[1] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص23.

حيث تعتبر على أنها: " القائمة الرئيسية المعبرة عن المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية وذلك لما تحتويها من معلومات وبيانات تفصيلية عن محتوياتها المكون من الأصول والخصوم وحقوق المساهمين ".[1]

ثانيا: بنود قائمة الميزانية(قائمة المركز المالي)

وتتكون من البنود التالية:[2]

1- الأصول: وتعرف على أنها موارد وينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المنشأة كنتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف.

وتنقسم إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة:

أ- الأصول المتداولة وتتضمن مايلي:

- النقدية والنقدية المعادلة؛
- الاستثمارات قصيرة الأجل؛
- الحسابات المدينة(المدينين واوراق القبض)؛
- المخزون؛
- المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة.

ب- الأصول غير المتداولة: وهي عكس الأصول المتداولة، وتتضمن مايلي:

- الاستثمارات طويلة الأجل؛
- الممتلكات المستمرة؛
- الأصول غير الملموسة كالشهرة وحقوق الامتياز.

2- الخصوم: وهي مطلوبات حالية تمثل حقوقا للغير على المنشأة ناتجة عن أحداث سابقة تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات وتقسم إلى:

أ- الالتزامات: وتنقسم إلى:

✓ التزامات متداولة: وتتضمن مايلي:

- الحسابات الدائنة؛
- المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدما؛
- الجزء المستحق من القروض طويلة الأجل.

✓ التزامات غير متداولة: هي التي لا تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمنشأة.

---

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الادارة المالية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 71.

[2] خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص ص 114-118.

✓ التزامات أخرى: هي بنود تمثل حقوق على المنشأة.

ب–حقوق الملكية: وتمثل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها.

والشكل التالي يوضح قائمة المركز المالي(الميزانية):

الجدول(1–3): قائمة الميزانية

الأصول	الصافي N	الخصوم	الصافي N
الأصول غير الجارية		**رؤوس الأموال الخاصة**	
فارق بين الاقتناء		رأس مال تم إصداره	
التثبيتات المعنوية		رأس مال غير مستعان به	
التثبيتات العينية		علاوات واحتياطات	
أراضي		فارق إعادة التقييم	
مباني		نتيجة الصافية	
تثبيتات عينية أخرى		رؤوس أموال خاصة أخرى	
تثبيتات ممنوح امتيازها		**مجموع الأموال الخاصة**	
تثبيتات يجرى انجازها		**الخصوم غير الجارية**	
تثبيتات مالية		قروض وديون مالية	
سندات موضوعة موضع معادلة		ضرائب مؤجلة	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		ديون أخرى غير جارية	
سندات أخرى مثبتة		مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا	
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول غير الجارية		**مجموع الخصوم غير الجارية**	
الأصول الجارية		**الخصوم الجارية**	
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		موردون وحسابات ملحقة	
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		ضرائب	
الزبائن		ديون أخرى	
المدينون الأخرى		خزينة سلبية	
الضرائب وما شبهها			
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شبهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية			
الخزينة			
مجموع الأصول الجارية		**مجموع الخصوم الجارية**	

المجموع العام للأصول		**المجموع العام للخصوم**	

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، بدون طبعة، دار الهومه، الجزائر، 2009، ص 97-98.

الفرع الثاني: قائمة الدخل وفق النظام المحاسبي المالي

وتعرف أيضا بجدول حسابات النتائج ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف عليها وعلى بنودها.

أولا: تعريف قائمة الدخل

تسمى أيضا بقائمة الربح أو حساب النتائج وتعرف انه " عبارة عن قائمة مالية توضح نتيجة عمليات المشروع من حيث الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل خلال فترة من الزمن ".[1]

كما يمكن تعريفها أنها " بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب وتبين نتيجة الصافية للسنة المالية من ربح أو خسارة ".[2]

ويعتبر الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي الربح أو صافي خسارة، فهي إذا تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة عادة سنة او نصف سنة في استغلال المواد المتاحة في تحقيق الأرباح.[3]

ثانيا: بنود قائمة الدخل

وتتضمن قائمة الدخل البنود الأربعة التالية:[4]

_ الدخل: وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بمساهمات الملاك؛

_ المصروفات: وهي النقص في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات خارجية أو نقص في الأصول أو زيادة في الالتزامات الأمر الذي يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بالتوزيعات على الملاك؛

[1] يونس حسين الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1998، ص 141.

[2] المادة 1.230 من القرار رقم 07-11 المؤرخ في 26 يوليو 2008، والذي يحدد قواعد تقييم المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذالك مدونة الحسابات وقواعد سيرها والصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009، ص 24.

[3] فايز زهيدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 121.

_ المكاسب: وتمثل الزيادة في المنافع الاقتصادية للمنشأة سواء كانت بسبب النشاطات العادية أو النشاطات غير العادية مثل: المكاسب الناتجة عن بيع الأصول غير متداولة؛

_ الخسائر: النقص في المنافع الاقتصادية للمنشأة التي تنتج عن النشاطات العادية أو النشاطات غير العادية مثل: الخسائر الناتج عن الكوارث كالزلازل والبراكين.

والشكل التالي يوضح قائمة الدخل:

الجدول(1-4): قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- فائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية الضرائب المؤجلة(التغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع الأعباء الأنشطة العادية			

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية _ المنتجات العناصر غير العادية _ الأعباء			
9- النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			

المصدر: بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، بدون طبعة، دار الهومه، الجزائر، 2009، ص 99.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي

ومن بين القوائم المالية توجد قائمة التدفقات النقدية ومن خلال هذا المطلب سنتعرف عليها و على هدفها وعلى بنودها.

الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية

تعرف على أنها: " تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلية إلى المؤسسة، النقدية الخارجية عنها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ".[1]

أي تقدم هذه القائمة معلومات مفيدة عن حركة المقبوضات والمدفوعات خلال السنة المالية، أي تساعدهم في تقييم التدفقات النقدية.[2]

حيث تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى:[3]

- تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية في المستقبل؛
- تقييم قدرة المنشأة على سداد الديون ومدى توفير السيولة اللازمة؛
- تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمنشأة.

الفرع الثاني: بنود قائمة التدفقات النقدية

تتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهي:[4]

[1] مرزاقة صالح وبوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 70 قائمة التدفقات النقذية، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد 6، قسنطينة، جزائر، 2010، ص 84.

[2] حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الطبعة التاسعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2014، ص 320.

[3] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-132.

أولا: النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات التي تقوم بها المنشأة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها والتي تعتبر نشاطات استثمارية و تمويلية وتشمل النشاطات التشغيلية فيما يلي:

- النقدية المستلمة من العملاء؛
- النقدية المدفوعة للموردين والموظفين؛
- الفوائد المدفوعة؛
- المصروفات المختلفة المدفوعة؛
- ضريبة الدخل المدفوعة؛
- الفوائد المقبوضة؛
- المبالغ المحصلة من المدينين؛
- التوزيعات المستردة من الموردين مثل المردودات، المشتريات؛
- المبالغ التي تم ردها للمدينين والعملاء؛
- المبالغ المقبوضة أو المدفوعة عن التسويات القضائية.

ثانيا: النشاطات الاستثمارية: وهي النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتخلص منها، إضافة للاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، ومن أهم النشاطات الاستثمارية:

- شراء الأصول غير المتداولة وبيعها؛
- شراء الاستثمارات المالية وبيعها؛
- منح القروض للغير وتحصيلها.

ثالثا: النشاطات التمويلية: هي النشاطات التي تخص رأس المال المملوك وهيكل الإقتراض في المنشأة، وبذلك تشمل هذه النشطات مايلي:

- زيادة وتخفيض رأس المال؛
- الحصول على القروض من الغير وتسديدها؛
- توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الملاك؛
- شراء أسهم الخزينة وبيعها.

والشكل التالي يوضح قائمة التدفقات النقدية:

الجدول(1-5): قائمة التدفقات النقدية

البيان	ملاحظة	الدورة N	الدورة N-1
تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية			
تحصيلات من الزبائن			
مدفوعات إلى الموردين والمستخدمين			
فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة			
ضرائب مدفوعات على النتائج			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثنائية			
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة العادية (A)			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية			
مدفوعات على شراء تجهيزات مادية أو معنوية			
متحصلات على تنازلات التجهيزات المادية أو المعنوية			
مدفوعات على شراء تجهيزات مالية			
متحصلات على تنازلات عن تجهيزات مالية			
فوائد محصلة على التوظيفات المالية			
أرباح أسهم والحصة في النتائج المستلمة			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية (B)			
تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية			
متحصيلات من جراء إصدار الأسهم			
أرباح أسهم وتوزيعات أخرى			
تسديدات القروض والديون المشابهة الأخرى			
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية (C)			
أثر تغيرات معدل الصرف على السيولة وما يعادلها			
تغيرات الخزينة للفترة (A+B+C)			
الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة			
الخزينة وما يعادلها عند غلق الدورة			
تغيرات الخزينة للفترة			

المصدر: هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، بدون طبعة، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 267.

المطلب الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الملاحق وفق النظام المحاسبي المالي

وفي البداية سوف نتطرق إلى مفهوم وهدف قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ثم بنود هذه القائمة وفي الأخير سوف نقوم بتعريف أخر قائمة وهي قائمة الملاحق.

الفرع الأول: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

أولا: تعريفها:

تعرف على أنها: "حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة لإفصاح عن التغيرات المختلفة ".[1]

حيث تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية الى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي.[2]

ثانيا: بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تتضمن القائمة البنود التالية:[3]

- ربح أو خسارة الفترة وفقا لما تتضمنه قائمة الدخل؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة التي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود؛
- إجمالي الدخل والمصروفات عن الفترة؛
- أثار التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء بالاستناد إلى معيار(IAS8) وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية.

والشكل التالي يوضح قائمة تغيرات حقوق الملكية:

[1] رضوان حلوة حنان، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 123.
[2] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] خالد الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الجدول(1-6): قائمة تغيرات حقوق الملكية

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: المادة 1.250 من القرار رقم 07-11 المؤرخ في 26 يوليو2008، والذي يحدد قواعد تقييم المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها والصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009، ص 37.

الفرع الثاني: القوائم المالية المكملة(الملاحق)

هي القوائم المالية التي تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة.[1]

حيث تتضمن هذه القوائم معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية، إضافة لإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.[2]

ومن أمثلة هذه القوائم:[3]

_ قائمة القيمة المضافة وتبين القيمة المضافة التي حققتها المشروع على مدخلات التي استخدمها خلال فترة مالية معينة بسعر السوق أو تكلفة عناصر الإنتاج؛

_ القوائم المعدلة بأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار وهي قوائم ملحقة بالدخل والميزانية العمومية معدة على أساس أثر التضخم لتعكس نتيجة عمل المشروع ومركزه المالي بصورة تتناسب مع ذلك.

[1] مؤيد رضا حنفر وغسان قداح المصارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 481.

[2] خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[3] عبد الستار الكبيسي، مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 428.

خلاصة

تبين في نهاية هذا الفصل بأن اختلاف في التطبيقات المحاسبية بين دول العالم شكل عائقا كبيرا أمام نمو التجارة الدولية، ومن أجل ذلك كان هناك التوافق المحاسبي الدولي. حيث أن النظام المحاسبي المالي الجديد كان وليد الإصلاحات التي شهادتها الجزائر في المجال الاقتصادي والمالي، فالنظام المحاسبي المالي هو عبارة من المبادئ والقواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدولية.

وتوصلنا أيضا أن النظام المحاسبي المالي يتناول مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجين مثل المستثمرين والدائنين...الخ.

الفصل الثاني:دور مخرجات النظام المحاسبي المالي

في تطوير أساليب التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي

المبحث الثالث: مساهمةمخرجات النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي إذ تعتمد المؤسسة على التحليل المالي من أجل الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا في الاستعمال حيث أنها تعبر عن العلاقة الرياضية بين بندين من بنود القوائم المالية ومن خلال تحليل النسب المالية للقوائم يمكن تقييم الوضع المالي للشركة.

و نظرا لما عرفه التحليل المالي من تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي.

المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي و دوره في تطور أساليب التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من المواضيع الهامة في عملية اتخاذ القرارات، وذلك من خلال تحليل وتفسير مضمون القوائم المالية لما له أهمية كبيرة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريفه وإبراز أهميته وأهدافه والمراحل التي يمر بها.

المطلب الأول: المفهوم والتطور التاريخي للتحليل المالي

ظهرالتحليل المالي للقوائم والبيانات في ميدان الائتمان المعرفي والاستثمار، ثم انتقل بعد ذلك إلى ميدان الإدارة كوسيلة من وسائل الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جوانب معينة من نشاط الأعمال.

الفرع الأول: نشأة وتطور التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تاريخيا وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي فترة الكساد الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدّى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات

تطور التحليل المالي بتطور مفهوم الإدارة المالية التي مرت عبر عدد من المراحل واختلفت فيها مفاهيم الإدارة المالية[1].

المرحلة الأولى: ما قبل أزمة الكساد الكبير 1929

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب مصادر طويلة الأجل.

ومع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل وظهرت في بداية العشرينياتمن القرن الماضي بعض الدراسات في العديد من المؤسسات لتطوير هذه النسب واستخدامها بشكل أفضل مما يساعد على جدية هذه الأداة ويساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.[2]

---

[1] مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الآداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد7، عدد2، ديسمبر2010، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة أعمال، جامعة شندي، السودان.

[2] خالد هادفي، مرجع سابق ذكره، ص 97.

المرحلة الثانية: مابعد أزمة الكساد الكبير 1929

كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929_1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف لتقديم الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي، ثم تركزت الدراسات على كيفية معالجة الكساد وأصبحت موضوعات الإفلاس والاندماج وتوفير الأموال اللازمة من أهم المواضيع إلى غاية سنوات الخمسينيات.

أدى إفلاس عديد المؤسسات في تلك الفترة إلى توجيه اهتمام التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين هما[1]:

-دراسة سيولة المؤسسات خاصة إن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

–دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.

المرحلة الثالثة: مابعد الحرب العالمية الثانية (الثمانينات):

كان لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي، مع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا في سنة 1976 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تامين الاختيار الجيد وتامين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

وفي سنوات الثمانيات وبالتزامن مع تزايد حجم الاستثمارات وانتشار أسواق المال زاد الاهتمام بالتضخم وتأثيره على أسعار الفائدة وعلى قرارات الاستثمار مما ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن لفترة سنة إلى التحليل الديناميكي من خلال دراسة الحالة المالية لعدة سنوات متتالية اقلها ثلاث سنوات والمقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا، وأدتعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطها وتحسين أدائها المالي[2].

المرحلة الرابعة: ابتداء من التسعينات

ازداد الاهتمام أكثر بموضوع التحليل المالي بدرجة كبيرة حيث ظهرت العديد من المجموعات المتخصصة ومراكز ومعاهد التكوين والتدريب المهتمة بمجالات التحليل المالي التي تقوم بتقديم خدمات الاستثمارات المالية لمختلف المتعاملين في الأسواق المالية والمدراء الماليين للشركات ورجال الأعمال

[1] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات،الطبعة الأولى، دار وائل عمان، الأردن، ، 2005،ص11.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، ص13.

لم يعد ممكنا في الوقت الحالي التعامل في مجال الأعمال والاستثمارات الضخمة وفي الأسواق المالية واتخاذ القرارات بشكل عشوائي أو الاعتماد على الإشاعات بعد أن ثبت بالدليل قدرة المتخصصين في هذه الأسواق على قراءة اتجاهات أسعار الأسهم والسندات إلى جانب القدرة على التنبؤ بالفشل أو التعثر المالي للشركات وهذا بالاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة والتي تعرف حاليا بالتحليل المالي المتقدم، حيث ينهج المحللون حاليا منهجا حديثا في دراسة الوضع المالي للشركات يختلف من حيث المضمون عن المنهج التقليدي السابق. وفقا لهذا المنهج لم يعد اهتمام المحلل المالي محصورا فقط بالمحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى اهتمامه ذلك إلى بحث وتفسير ماوراء تلك الأرقام من دلالات يمكن من خلالها تحديد و تقييم ربحية المؤسسة ومركزها المالي[1].

الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر منها:

التحليل المالي "عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار"[2].

التحليل المالي هو "تقنية لها قواعد، معايير وأسس، تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة بينهما. فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة، والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة كذلك في الوقت المناسب"[3].

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، ص13.

[2] حازم احمد فراونة،اثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، مجلد 10، العدد3، ص482.

[3] شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد بوقرة،بومرداس، الجزائر ،2010،ص111.

طبقا للتعريفات أعلاه فان التحليل المالي هو "عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة من اجل التعرف على أداء المنشأة في الماضي والتنبؤ بأدائها في المستقبل وتقييم أدائها المالي وذلك من اجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات".

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية[1]:

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- مؤشر المركز المالي الخفي للمؤسسة؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية[2]:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛

كما يمكن تقسيمهم إلى أهداف داخلية وخارجية[3]:

أهداف التحليل الداخلي: وهي كالتالي:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛

---

[1] سميحة رحلي،مرجع سبق ذكره،ص30.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون،الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)،الطبعة الثانية،دارصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2006،ص159.

[3] أوعمران وردة،التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص ص31،32.

- معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطاء التي قد تتعرض لها
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح؛
- وضع المعلومات المتواصللها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة؛
- وضع المعلومات والنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات والخزينة).

أهداف التحليل الخارجي: وتتمثل في:

- إعطاء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية والأرقام الخاضعة للضريبة
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى استطاعتها لتحمل نتائج القروض؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.

المطلب الثالث:الجهات المستفيدة من التحليل المالي

هناك جهات تستفيد من التحليل المالي فمنها ماهو داخلي يخص المنشأة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل بتجميع الأطراف خارج المنشأة سواء كانت لهم صلة بالمشروع أو لا وبصورة هامة فإن الجهات التي تستفيد من التحليل المالي.

الفرع الأول:الأطراف الداخلية في المؤسسة:وأهم هذه الأطراف هي:

- إدارة المؤسسة : إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة ،هذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقعها الاستراتيجي[1].
- المالكين والمساهمين:في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تمكن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم[2].

[1]فاطمة ساجي، مطبوعة في مقياس التحليل المالي،تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك،جامعة ابن خلدون،تيارت،الجزائر ،2017،ص9.

[2]فاطمة ساجي، مرجع سابق،ص9.

الفرع الثاني: الأطراف الخارجية:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها لها ،إلا أن يمكن لهم مصلحة بناتج التحليل مثل: المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم والدائنون التجاريون ،بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر ،إلا أن لهم مصالحهم وأهمها مرت بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على حملهم بشكل مباشر ويمكن تصنيفهم إلى مايلي:

ـ **وسطاء الأوراق المالية:** يهدف وسطاء الأوراق المالية إلى معرفة التغيرات المحكمة في أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المنشأة، وتحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمارية؛

ـ **المستثمرون الماليون والمحتملون:** ينصب اهتمام المستثمرون المحتملون بأداء المنشأة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات؛

ـ **الدائنون:** يهتم الدائنون بسيولة المنظمة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير؛

ـ **المصالح الحكومية:** ويعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية وضريبية في بعض الدول؛

ـ **المحللون الماليون المختصرون:** هناك مؤسسات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر منظمة ما وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات[1].

ـ **العملاء:**يفيد المتعاملون بالبيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد ومنافسيه في السوق؛

ـ **الموردين:** التحليل المالي يفيد المورد في التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار أوضاعهم المادية وتقرير الاستمرار في التعامل معهم أو لا[2].

المبحث الثاني:أساسيات التحليل المالي

بعد أن تم التعرف في المبحث السابق إلى ماهية التحليل المالي فإنه من الأحسن التعرف على عملياته من حيث منهجيته وخطواته وشروطه، أنواعه ومجالاته.

[1] https://huruf28.com ,18 :57 , 15/06/2021 .
[2] https://www.economicarab.com , 19 :05 , 15/06/2021

المطلب الأول:منهجية التحليل المالي

يقصد بمنهجية التحليل المالي تلك الخطوات العلمية المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي في التحليل ،والمتبع من طرف المحلل المالي عند قيامه بعملية التحليل من خلال اعتماده على مجموعة من الأساليب والأدوات والمعايير والتي يتم تطبيقها بشكل مناسب.

تختلف هذه الخطوات من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من عملية التحليل،وهي عموما تتمثل فيما يلي [1]:

الخطوة الأولى: تحديد الهدف من عملية التحليل

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها ،ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبداية صحيحة لعملية التحليل ،حيث يتحدد الهدف أو الغاية من عملية التحليل بقرار من الجهة المعنية بالتحليل وذلك للتعرف على طبيعة التحليل الذي تريده حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة ، ويمكنه من تركيز جهوده على العمل الذي يحود هذا الهدف مباشرة ،فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي المحلل المالي هو معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد[2].

الخطوة الثانية: تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلابد من تحديد الفترة الزمنية الملائمة أو المستهدفة من خلال عملية التحليل خصوصا في حالة وجود مشكلة مالية متعلقة بفترة زمنية محددة ،حيث يمكن أن تشتمل فترة التحليل على عدة سنوات متتالية،ولذلك يسعى المحلل المالي لتوخي المزيد من الدقة في التحليل وذلك باستحواذ البيانات والمعلومات المستخرجة من مختلف التقارير والقوائم المالية للفترة الزمني(5_10سنوات مثلا)،بغرض التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل،حيث أن القوائم المالية المعدة عن سنة مالية واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على البيانات التي تساعد المحلل للحكم على أداء المؤسسة وقد تكون مضللة ولا تعبر عن الاتجاه العام للأداء[3].

[1] هادفي خالد، مرجع سبق ذكره،ص127.
[2] مرجع سابق، ص ص127 ،128
[3] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص25.

الخطوة الثالثة: تحديد نوعية المعلومات التي يحتاجها المحلل:

فمثلا إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة ،ومن تم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة ،وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لديها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج[1].

الخطوة الرابعة: تحديد أسلوب وأدوات التحليل المناسبة

هذه الخطوات تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل ومدى تجربته في مجال التحليل ،ولذا تتطلب عملية التحليل من المحلل الإلمام بجميع المعارف العلمية الضرورية والتعرف على كل الأساليب والتقنيات المستخدمة في مجال التحليل المالي من أجل تحديد أسلوب التحليل المناسب واستخدام أدوات التحليل الملائم لطبيعة العملية التحليلية للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت وتحقيق الهدف من عملية التحليل[2].

الخطوة الخامسة: قياس وتحليل النتائج واختيار المعيار المناسب للمقارنة

في هذه المرحلة يقوم المحلل باستخدام المعلومات والبيانات ذات العلاقة وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج ومؤشرات معينة ،حيث يقوم بقياس النتائج والمؤشرات السابقة ،واختيار المعايير المناسبة بغرض المقارنة ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك من أجل معرفة مدى انحرافها وتحديد اتجاه تغيرها في المستقبل وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية في عملية التحليل المالي، وتحتاج استعمال قدر كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق لا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية لأن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عليها والمهارة في إنتاج الأدوات التحليلية المناسبة ستقوم بلا شك إلى تقسيم معقول نتيجة التحليل.[3]

الخطوة السادسة: تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس:

يتوجب على المحلل المالي حساب وتحديد درجة الانحراف والتعرف على اتجاهه <انحراف إيجابي أو سلبي>من أجل معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم في القياس والوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية[4].

[1] مرجع سابق، ص25

[2] هادفي خالد، مرجع سبق ذكره، ص128

[3] رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي،دون طبعة، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص155.

[4] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي، عمان، الأردن،2001، ص241.

الخطوة السابعة: دراسة وتحليل أسباب الانحراف:

يجب على المحلل المالي في هذه المرحلة معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجود هذه الانحرافات خصوصا في حالة الانحرافات السلبية، وتحديد مصادرها (أسباب داخلية يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها أو أسباب خارجية ينبغي التكيف معها والتقليل من آثارها)، إلى جانب تحديد الجهة المسؤولة عن ظهور هذه الانحرافات، حيث تساعد عملية تحديد أسباب الانحرافات في تحديد نقاط القوة والضعف وتمكن من رسم المسار التصحيحي لها من خلال تقديم الاقتراحات والحلول الملائمة في التقرير النهائي لعملية التحليل[1].

الخطوة الثامنة: إعداد التقرير النهائي لعملية التحليل:

تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي حيث يتوجب على المحلل في نهاية مهمته كتابة التقرير النهائي حول الوضعية المالية للمؤسسة يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل، يتضمن عرض نتائج التحليل وتقديم التوصيات اللازمة واقتراحاته العملية الملائمة للحلول التي يراها ضرورية ومناسبة لتدارك نقاط الضعف والسلبيات والتغلب عليها، وتصحيح الأخطاء الموجودة في السياسات المالية للمؤسسة.

تعتبر نتائج التحليل المالي المحور الأساسي في تقرير المحلل المالي وتختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي[2]:

1. نتائج التحليل الخارجي:

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج أهمها[3]:

- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- ✓ تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

[1] هادفي خالد، مرجع سبق ذكره،ص129.
[2] نفس المرجع، ص129.
[3] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي،الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص12.

2. نتائج التحليل الداخلي:

يمكن للمحلل المالي الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:

- ✓ الحكم على التسيير الماليللفترة تحت التحليل؛
- ✓ الإطلاع على صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛

عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه،كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليها هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئمن متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، ويتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل

ومن المناسب أن يتضمن المحلل تقريره البنود التالية[1]:

- ✓ معلومات عن المؤسسة والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه؛
- ✓ المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛
- ✓ الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا اليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛
- ✓ تحديدالايجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛
- ✓ الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

ينبغي الاشارة هنا إلى انه من النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق والمعلومات والبيانات عن الحالة التي يقوم بتحليلها،لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات وفي مثل هذهالظروف يتمثل دور المحلل المالي في تقليل حالة عدم التأكد وليس إلغاؤها كليا.

[1] أيمن الشنطي،عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، بدون طبعة، دار البداية، عمان، الأردن، 2004، ص178.

المطلب الثاني:شروط وأنواع التحليل المالي

للتحليل المالي شروط وأنواع نذكرها فيما يلي:

الفرعالأول: شروط التحليل المالي

حيث ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمنشأة. وهي كالتالي[1]:

- مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية (حساسية التحليل)
- مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المنشأة، حيث تظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة وقد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين في نشاط محدد.
- مدى كون التحليل المالي اقتصاديا في الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة.
- مدى استجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليست على أساس الظروف التاريخية للمنشأة فقط، وان يكون هذا القياس قصير الأجل أو طويل الأجل حسب متطلبات المنشأة من توقعات التدفقات النقدية والتمويل والأرباح ... الخ
- مدى استجابة التحليل لسرعة القياس والانجازلتجاوز التقادم على البيانات والمعلومات.
- مدى تطور الأساليب والأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالات التي يشهدها العالم في عصر العولمة الجامعة.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس إلى:

أولا:حسب البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يتمثل في الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1_ التحليل الرأسي:

بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه في صورة نسب مئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثل قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها[2].

[1] عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص101.
[2] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل،عمان، 2006، ص25.

2_ التحليل الأفقي:

يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية وتلاحظ فيه ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية[1].

3_ التحليل بالنسب المالية:

هي أداة يتم استخدامها في التحليل المالي، حيث ترتكز هذه الأداة على النسب المالية ليتم قياس العلاقات بين جميع عناصر القوائم المالية وقيمتها المالية[2].

ثانيا: حسب الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى[3]:

1- **التحليل الداخلي:**إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بيانات المؤسسة ولغاية معينة تطالبها المؤسسة، وغالبا مايهدف هذا التحليل إلى خدمة,,,

2- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرفة الصناعية ... الخ.

المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي في خدمة أغراض متعددة أهمها:

1_ **التحليل الائتماني:** يهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المقرض (المدين) على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض. وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم[4].

2_ **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامها على سلامة استثماراتها وكفاية عوائدها، وقدرة هذا

[1] عبد الستار صباح، سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2008، ص53.
[2] https://www.vapulus.com, 18 :59, 15/06/2021 .
[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص19.
[4] عبد الحليم كراجةوآخرون،الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)،الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص157.

التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي يتحلى بها، والاستثمارات في مختلف المجالات[1].

3_ تحليل تقييم الأداء: وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، توازنها المالي، سيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، كذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين[2].

4_ **تحليل بعض الحالات الخاصة:** من الحالات والمشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها التصفية، الانضمام، الاندماج، الشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، الأصول والخصوم لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة[3].

المبحث الثالث: مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في تطوير أساليب التحليل المالي

تقوم المؤسسة في نهاية كل دورة إلى إعداد مجموعة من القوائم المالية بهدف معرفة نتيجة نشاطها ومركزها المالي، لذلك تقوم بتحليل وضعيتها المالية لمعرفة مختلف الانحرافات والقيام بتصحيحها والتنبؤ بما سيحدث مستقبلا اعتمادا على عدة أدوات بغرض اتخاذ القرارالمناسب.

المطلب الأول: التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن

يتم تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: التحليل بواسطة النسب المالية

وتعرف على "أنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين"[4].

[1] أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2007، ص157.
[2] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،ص ص 7،8.
[3] مرجع نفسه، ص8.
[4] محمد مطر، التحليل المالي والائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص40.

وفيما يلي أهم النسب المستخرجة من القوائم المالية:

أولا: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة[1].

1_ **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسب تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، وتحسب وفق العلاقة التالية[2]:

2_ **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتعني النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل الحد الأدنى لرأس المال العامل كهامش للأمان، وتحسب وفق العلاقة[3]:

3_ **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة بأن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات ....وتحسب وفق العلاقة التالية[4]:

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 45_47.
[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص45.
[3] مرجع نفسه،ص46.
[4] مرجع نفسه، ص47.

4_ **نسبة التمويل الخارجي:** وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجوذات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون. وكلما كانت صغيرة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات، وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

ثانيا: نسب السيولة

وهي نسبة تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية (سنة واحدة)، وتستخدم مؤشرات عديدة لقياسها وأهم هذه المؤشرات[2]:

1_ **نسبة السيولة العامة:** وهي علاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

2_ **نسبة السيولة السريعة:** وهي تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية:

3_ **نسبة الجاهزية النقدية:** وهذه النسبة ترتكز على الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية:

[1] مرجع نفسه، ص47.
[2] عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق ذكره، ص ص 103_104.

ثالثا: نسبة الربحية

وهي النسب التي تظهر الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الموجودات على النتائج التشغيلية لشركة الأعمال:

1_ **نسبة الهامش:** وتعبر هذه النسبة عن مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات ولذلك فكلما زادت النسبة عن معيار المقارنة كلما زادت ربحية الشركة أي كلما انخفضت كلفة الدينار الواحد من المبيعات وتحسب وفق العلاقة التالية أهمها مايلي[1]:

2_ **معدل العائد على الاستثمار:** وتعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل شركة الأعمال، فأن ارتفاعه قياسيا بالمعيار التاريخي أو الصناعي يعني كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة في شركة الأعمال، بالإضافة إلى كفاءة القرارات المالية التي اتخذتها الإدارة المالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

رابعا: نسب النشاط

وتقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة (مدى فعالية استخدام الأصول) وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للشركة بصورة إجمالية (مجموع الأصول) من جهة كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى[2]، وهذه النسب تشمل:

1_ **نسب دوران المخزون:** تختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجارية كانت أو تحويلية.

_في المؤسسة التجارية:

[1] حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص95_97

[2] عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص200_205.

وتمثل المدة المتوسطة التي يمكثها شحنة البضائع داخل المخزون أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع.

يمثل العدد المتوسط للطلبيات السنوية من البضائع.

_ في المؤسسة التحويلية:

_ دوران مخزون المواد واللوازم:

تمثل المدة المتوسطة التي يمكثها مخزون المواد واللوازم في المخزن، أي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ دخول المواد ورشة التحويل.

يمثل العدد المتوسط للطلبيات من المواد واللوازم التي تدخل المخزن.

_دوران مخزون المنتجات التامة:

تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المنتجات التامة في المخزن وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ من ورشة الإنتاج وتاريخ البيع.

يمثل العدد المتوسط لعمليات البيع.

_ نسب دوران الزبائن:

_مدة التحصيل من الزبائن:

تمثل المدة المتوسطة للبيع الأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن و أوراق القبض.

_عدد التحصيلات من الزبائن:

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

_دوران الموردين:

_ مدة التسديد للموردين:

تمثل المدة المتوسطة للشراء الأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

_ عدد دورات الموردين:

يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها بأنه" التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها، فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون متساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري.

ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية ويستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والتحصيلات، أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها[1].

ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

أولا: رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين.

ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، كما يظهر في الشكل التالي[2]

الشكل (2-2): رأس المال العامل

أصول ثابتة	أموال دائمة
رأس المال العامل	رأس المال العامل
أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: مليكهزغبيب ميلود بوشنيقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 10.

ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

[1] محمد نجيب دباش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي5_6 ماي 2013، ص7.
[2] ميلود بوشنيقر، مليكهزغبيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص10.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

1_ **أنواع رأس المال العامل:** إضافة إلى رأس المال العامل تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عاملة أخرى تمكنها من معرفة بدقة مصادر التوازن أو لا توازن هياكلها المالية منها[1]:

_ رأس المال العامل الخاص: حيث يسمح بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، دون الاعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط. ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

_ رأس المال العامل الأجنبي: يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = الأصول المتداولة – الأموال الخاصة

أو:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

_ رأس المال العامل الإجمالي: يساوي إلى مجموع الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

يمكن تعريف احتياج رأس المال العامل على أنه رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية[2]:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة–النقدية) – (ديون قصيرة الأجل–السلفات المصرفية)

[1] خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص73،74.
[2] ميلود شنيقر، مليكهز غبيب، مرجع سبق ذكره، ص52.

_ مكونات احتياجات رأس المال العامل: وتتشكل من مكونينهما[1]:

_ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: تسمح احتياجات رأس المال العامل للاستغلال بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالاستغلال، إذ تعد كاحتياجات دائمة تتجدد مع نشاط استغلال المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الاحتياجات الدورية للاستغلال + الموارد الدورية للاستغلال

_ احتياجاترأس المال العامل خارج الاستغلال: وهي تنشأ عن نشاط ليست لها علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي للمؤسسة ويحسب وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال + الموارد الدورية خارج الاستغلال

ثالثا: الخزينة الصافية

تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، وهي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل[2]. وتحسب الخزينة الصافية وفق العلاقة التالية[3]:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – الخزينة المصرفية

أو:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

المطلب الثاني:تحليل جدول حساب النتائج

[1] خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص75،76.
[2] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي مطاحن الواحات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي13 و14 ديسمبر 2011، ص23.
[3] ميلود بوشنيقر، مليكهز غبيب، مرجع سبق ذكره، ص53.

من أجل قياس أداء المؤسسة يقوم المحلل المالي بدراسة وتحليل حسابات النتائج للمؤسسة من خلال مجموعة من الأدوات والمؤشرات أهمها: قدرة التمويل الذاتي، المردودية والتحليل الأفقي.

الفرع الأول: قدرة التمويل الذاتي

سنتناول في هذا الفرع كل من قدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي

أولا: قدرة التمويل الذاتي

وقبل التطرق إلى طرق حسابها نعرفها كما يلي:

قدرة التمويل الذاتي" هو تقييم الفائض الكامن لمؤسسة ما من خلال فترة زمنية معينة عادة تكون السنة المالية. وذلك عن طريق الأخذ بالاعتبار كل من التدفقات النقدية المقبوضة والتدفقات النقدية المدفوعة باحتساب كل من الأعباء الاستثنائية باستثناء نتائج التنازل عن الاستثمارات"[1].

قدرة التمويل الذاتي = المدخلات النقدية المقبوضة (ماعدا نتائج التنازل عن الاستثمارات) – المخرجات النقدية المدفوعة

وتمثل قدرة التمويل الذاتيالتدفق الصافي الإجمالي.

من أجل الحصول على قدرة التمويل الذاتي هناك طريقتان أساسيتان لحسابها وهما كالآتي:

1_ الطريقة الأولى: طريقة الطرح

وتنطلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقا من الفائض الإجماليللاستغلال الذي يستعمل الفائض الإجمالي للاستغلال في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الاستغلالية فقط دون إدراج الجانب المالي (المنتوجات و التكاليف المالية)، والاستثمارية (الاهتلاكات) والتجارية (مؤونات الديون المشكوك في تحصيلها)، كما يعتبر مؤشر للمردودية كما يلي[2]:

قدرة التمويل الذاتي للنشاط = الفائض الخام للاستغلال + منتوجات عملياتية أخرى – أعباء عملياتية أخرى + المنتوجات المالية – الأعباء المالية + المنتجات غير عادية – أعباء غير عادية – الضريبة على الأرباح

[1] شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010، ص
[2] محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016، ص

2_الطريقة الثانية: طريقة الجمع

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها[1].

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة – الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات + نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية – فوائض القيمة عن محزونات الأصول الثابتة غير المالية – أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية.

تمتاز هذه الطريقة بالبساطة مقارنة بالطريقة السابقة، لكنها تطرح مشكلة عدم القدرة على تبرير تكوين الفائض النقدي وبهذا الشكل نحصل على قيمة التمويل الذاتي للمؤسسة، وبالنظر إلى طبيعة مكونات هذا الفائض النقدي فإن ذلك يجعل منه وسيلة تمويل مفضلة لدى المؤسسة، ولكن في المقابل قد نجد لهذا المورد بعض العيوب[2].

ثانيا: التمويل الذاتي

يعرف بأنه " المتبقى من قدرة التمويل الذاتي بعد دفع عوائد للمساهمين في المؤسسة والتخصيصات الأخرى فهو طريقة تمويل نشاط المؤسسة باستعمال الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة الناتجة عن الأرباح والإدخارات السابقة المتراكمة ودون اللجوء إلى أطراف خارجية"[3].

ويتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العلاقة التالية:

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

يتكون التمويل الذاتي من الفائض النقدي الصافي مطروحا منه الأرباح الموزعة، وبما أن الفائض النقدي الصافي يشمل النتيجة الصافية مضافا لها الاهتلاكاتوالمؤونات،فإنه يمكن حساب التمويل الذاتي انطلاقا من الصيغة التالية:

التمويل الذاتي = النتيجة الغير موزعة + الاهتلاكات + المؤونات

الفرع الثاني: نسب المردودية

المردودية هي "قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها"، وتعتبر نسب المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية[4]. واهم نسب الميزانية مايلي:

1_ المردودية الاقتصادية:

[1] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص105.
[2] علي عيشاوي، تمويل المؤسسات الاقتصادية، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاديات التأمين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،ص ص21، 22.
[3] محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره،ص116.
[4] لزعر محمد سامي، مرجع سابق ذكره، ص107.

المردودية الاقتصادية هي "قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر"، ويرجع العائد الاقتصادي للمردودية إلى قيمة الأصول الاقتصادية أي الاستثمارات اللازمة للنشاط. حيث نوع التمويل لهذه الاستثمارات لا يفترض أن يعني فعاليتها، إذا فهي مقارنة رأس المال المستثمر مع نتيجة الاستغلال المحققة[1]. ويحسب معدل المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية[2]:

2_ المردودية المالية: وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية. حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية. ويمكن حسابها بالعلاقة التالية[3]:

3_ المردودية التجارية: تمثل المردودية التجارية الفائض المتولد من الأنشطة الصناعية والتجارية للمنظمة وقدرتها على استخلاص فائض من التشغيل ينتج عن ذلك أن المردودية التجارية مرتبطة بدورة التشغيل لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الإنتاج والمتاجرة، لحساب المردودية التجارية أهمية كبيرة لدى إدارة المؤسسة[4]. ويمكن حسابها كمايلي[5]:

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية لذا تعتبر صلة وصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة ومن أهم الأغراض التي

[1] بوطغانحنان،تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر،ص73.

[2] بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص55

[3] بلجيكر بكاري، عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد8، العدد1، جانفي2017، جامعة الأغواط، الجزائر،ص ص102، 103.

[4] وليد بشيشي، سليم مجلح وآخرون، أثر الهيكل المالي على المردودية التجارية، مجلة آفاق علمية،المجلد13، العدد1، جانفي2021، الجزائر،ص ص747، 748

[5] بزقراري حياة، مرجع سبق ذكره،ص55

تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة وتقييم السيولة وسياسات التمويل أيضا. وذلك من خلال نسب السيولة، نسب الربحية، نسب تقييم السياسات المالية.

الفرع الأول: نسب السيولة

توجد عدة نسب للسيولة أهمها:

أولا: نسبة تغطية النقدية

يبين هذا المؤشر قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يكفي لمواجهة حاجاتها التمويلية الضرورية[1]. وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

ثانيا: نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون[3]

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون ، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء ويتبنى مشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

الفرع الثاني: نسب تقييم الربحية

تشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح. ومن أهم النسب الممكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم ربحية المؤسسات مايلي[4]:

أولا: مؤشر النقدية التشغيلية

وهي نسبة مختلطة لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفقات النقدية أما صافي الربح فيتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج، ويفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية

[1] دعاء كريم كاظم الحنساوي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي، مذكرة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص68.

[2] بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص105،106.

[3] بن خليفة حمزة، مرجع نفسه،ص105.

[4] بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص107_109

من صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق. ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

ثانيا: نسبة التدفقات النقدية التشغيلية

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشاة في تحصيل النقدية من زبائنها.

ثالثا: نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

الفرع الثالث: نسب تقييم السياسات المالية

للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية تقوم المؤسسة بتحليل المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية بواسطة المؤشرات المناسبة. ومن بين مقاييس تقييم السياسات المالية النسب التالية[1]:

أولا: نسبة التوزيعات النقدية

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرارها من فترة إلى أخرى. وتحسب بالعلاقة التالية:

ثانيا: نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

[1] اليمين سعادة،مرجع سبق ذكره، ص94.

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية متحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

ة التشغيلية

خلاصة

من خلال ما توصلنا إليهفي هذا الفصل فيما يتعلق بالقوائم المالية إضافةإلىأدوات وأساليب تحليلها تبين لنا إن الهدف من التحليل المالي هو استخراج مجموعة من المؤشرات تظهر لنا المركز المالي للمؤسسة فقائمة المركز المالي (الميزانية) تتيح لنا مؤشرات حول السيولة، النشاط، الربحية، والهيكل التمويلي لها، أما حساب النتائج يسمح لنا بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة، وبالتالي ساهمت القوائم المالية التي قدمها النظام المحاسبي المالي في تطوير التحليل المالي.

الفصل الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي ودوره في تطوير أساليب التحليل المالي بالشركة الإفريقية للزجاج

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الإفريقية للزجاج الطاهير – جيجل–

المبحث الثاني: عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017–2019)

المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي كأداة لتطوير أساليب التحليل المالي

تمهيد

بعدما تطرقنا في الجانب النظري عن مختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والتحليل المالي لمؤسسة اقتصادية، وللوصول لأهداف الدراسة في معرفة دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي سنتناول دراسة حالة تطبيقية تتعلق بالشركة الإفريقية للزجاج، وذلك من خلال عرض المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة الإفريقية للزجاج الطاهير– جيجل–؛

المبحث الثاني: عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017–2019)؛

المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي كأداة لتطوير أساليب التحليل المالي.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة الإفريقية للزجاج

في هذا المبحث تم تقديم الإطار النظري للشركة محل الدراسة، من خلال أبراز مراحل تطورها ونشأتها وعرض مختلف أهدافها المسطرة مع إعطاء شرح عن الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة

الفرع الأول: النشأة

أنشئت الشركة الإفريقية للزجاج سنة 1982 بالمنطقة المسماة أولاد صالح بالطاهير، ولاية جيجل، وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE-SPA) نشأت بصفتها الحالية و تسميتها المعروفة سنة 1997 ENAVA برأس مال قدره 5000.000 دج.

في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي سوى تطبيقه سنة 1996، وقبل ذلك عبارة عن مركب صناعي تابع للتسيير المركزي بالمديرية العامة للمؤسسة الوطنية للزجاج، و الموارد الكاشطة التي يوجد مقرها بوهران.

المرحلة الأولى: النشأة 82-87: في إطار دراسة قام بها مكتب انجليزي مختص (Pelkington) في عقد السبعينات وبناءا على استنتاجاته تم إبرام عقد انجاز بين الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC) والشركة الفرنسية (TECHNIP) سنة 1982، وذلك لانجاز وحدة زجاج السيارات الأمامي بطاقة 20.000 ط/س من بناء البناء الشفاف و 44000 وحدة من زجاج السيارات الأمامي تم انجاز المشروع بين سنتين 1982 و 1986، وقد عرف بعض التأخر لأسباب تقنية ومالية وانطلق عمليا في الإنتاج في 01 أوت 1987 وخلال مدة الانجاز تواكب ثلاث مؤسسات وطنية على متابعة أشغال الانجاز وهي:

- شركة 84-82: SNIC انجاز.
- شركة 86-84: متابعة الأشغال.
- شركة ENAVA استلمت المشروع في ماي 86.

المرحلة الثانية: التوسع87-96: بعد انطلاق وحدة الزجاج المسطح في النشاط ووفقا لسياسة تنمية و تطوير معتمدة آنذاك ثم تسيطر برامج توسيع الوحدة إلى وحدات جديدة تشمل انجاز مشاريع أخرى متعددة من الزجاج بمختلف استعمالاته، وتمثلت هذه المشاريع في انجاز:

- **وحدة جديدة للزجاج الأمامي:** زجاج سيارات أمامي، جانبي وخلفي، زجاج مصفف Feuillette، زجاج مقاوم trempe، زجاج مصقع blinde انطلقت في الإنتاج وأنشأت من طرف شركة فنلندية تدعى TAMAGLASS.

- **وحدة جديدة للزجاج السائل:** وتضم هذه الوحدة ثلاثة خطوط لإنتاج الزجاج المطبوع، الأخر، والأكواب أنجزت هذه الوحدة من طرف شركة BASSE SAMBRE البلجيكية، وانطلق خط إنتاج الزجاج المطبوع سنة 1994 في حين انطلق مشروع الآجر الزجاجي في نهاية نفس السنة ليتوقف هذا الخط عن الإنتاج سنة 1996 لأسباب تجارية، إما الخط الثالث فلم ينطلق لنفس الأسباب لذالك لجأت الشركة إلى تحويل الأفران لإنتاج مادة سيكليات الصود التي تستعمل كمادة أولية لصناعة المنظفات.
- **وحدة إنتاج ومعالجة المواد الأولية:** تم انجاز ومعالجة المواد الأولية مثل: رمل السيليس، اندولومي... الخ أنجزت هذه الوحدة من طرف BASSE SAMBRE سنة 1994.

المرحلة الثالثة: الاستقلال: أخذت الشركة الإفريقية للزجاج استقلاليتها عن الشركة الأم في جانفي 1997 حيث أصبح لديها ذمة مالية وشخصية معنوية.

ولقد أدى تطور الشركة إلى زيادة أهميتها في النشاط الاقتصادي بحيث أصبحت تتعامل مع قطاعات مختلفة نظرا لاستخدامات متعددة المرتبطة بالشركة الإفريقية للزجاج.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

تضم الشركة خمس مديريات رئيسية هي:

المديرية العامة: تتمثل في:

المدير العام: هو الذي يشرف على جميع المصالح المشكلة للمؤسسة ويترأسها في المجالس الإدارية، كما يقوم بوضع الأهداف والسياسات التي تسعى المؤسسة لتحقيقها مستقبلا، وتتجلى مهامه في:

- إبرام الصفقات مع الموردين المحليين و الأجانب.
- تمثل الشركة في المحافل والمناسبات الدولية.
- إمضاء جميع الوثائق الخاصة بالشركة.

السكرتارية: هي المسؤولية عن ضمان خدمات إدارة المديرية، وتتولى المهام التالية:

- استقبال البريد الخاص بالمدير العام .
- ترتيب الوثائق في خزائن الأرشيف.
- تحرير المراسلات واستقبال وإرسال الفاكس.

مساعد المدير المكلف بالتدقيق والتسيير والمراقبة: يشارك ويساعد في تحسين تسيير مختلف العمال داخل المؤسسة، يتولى المهام التالية:

- مساعدة مسئولي الوحدة في طرق التسيير والتنظيم.
- الحضور مع المدير في مختلف اللقاءات الدورية بين المديريات.
- القيام بعمليات المراقبة عند طلب من الإدارة العامة.
- انجاز مختلف التقارير وتحضير المخططات المالية.

مساعد المدير المكلف بالبيئة والأمن والجودة: يهتم بالدراسات المتعلقة بالمنتج والنمو، وتتمثل مهامها في:

- تطبيق سياسة الجودة بالشركة.
- تسهيل مختلف الأقسام من خلال تقديم المعلومات التقنية الخاصة ببرامج تأهيل الشركة للحصول على شركة.ISO
- تطبيق مقياس المطابقة الدولية لمنتوجات الزجاج الأمني المتمثلة في معيار.R43
- إعداد الدراسات الوضعيات المتعلقة بالتخطيط المشاريع الجديدة.

مسؤول ادارة الجودة: هو المسؤول عن تطبيق نظام الجودة و النوعية ، يتولى المهام التالية :

- إيجاد الوسائل لضمان المراقبة النقدية للجودة.
- التعرف بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج وطرق نظام الجودة.
- برمجة وتوجيه ومراقبة كل الأعمال في إطار مخطط الجودة.

مدقق الداخلي: هو المسؤول عن تعليمات التسيير ومدى تطبيقها باستمرار، يتولى المهام التالية:

- مراقبة وتطبيق طرق وقواعد التسيير.
- تقديم تقرير للمسؤول المعني عن كل الأخطاء والعيوب الموجودة.
- إنشاء برنامج التدقيق لنظام المراقبة الداخلية.

نائب المدير العام: هو المسؤول عن تسيير شؤون الشركة بالتنسيق مع المدير العام ويتولى المهام التالية:

- إمضاء الوثائق الخاصة بالموظفين.
- العمل بالتنسيق مع جميع المديريات.
- السهر على ضمان النضباط العام داخل الشركة.

المكلف بالنزاعات: هو المسؤول عن تسيير ملفات المنازعات، يتولى المهام التالية:

- تحويل الملفات إلى المحامي المستشار للشركة.
- متابعة مختلف القضايا الخاصة بالمنازعات.
- تكوين ملف المنازعات وتحرير عريضة من اجل الدفاع عن المؤسسة.

المسؤول التجاري: وهو يعمل تحت الإشراف المباشر للمديرية العامة بحيث يضع مخطط البيع والتسويق ويضع الاستراتيجية الخاصة بهما، كما يمثل الشركة مع باقي المتعاملين التجاريين والزبائن وتفاوض معهم بخصوص الاتفاقيات التجارية ويحرص على تنفيذها من خلال مجموعة من الأعوان الذين يشرف عليهم.

مسؤول التسويق: هذا الأخير يقوم بإعداد المخططات التسويقية، بحيث يقوم بدراسة السوق، والمنافسة والأسعار، الجودة، طريق التوزيع وهنا يقوم برفع تقارير في ذلك للمديرية العامة، كما يحظر مختلف التظاهرات التجارية والمعارض والملتقيات وذلك من اجل التعريف بمنتجات الشركة.

مديرية الإمداد والصيانة: مشكلة من قسم الإسناد والمشتريات وقسم الصيانة.

القسم الأول: يقوم بشراء المواد الأولية وقطع الغيار الصناعية من السوق المحلية او الدولية وضمان الخدمات المرتبطة بها كتأمين والجمركة والنقل.

القسم الثاني:فهو ينقسم إلى فرعين فرع الصيانة الميكانيكية وفرع الصيانة الكهربائية وهذان الفرعين يتدخلان لإصلاح الأعصاب المختلفة في المصنع زيادة على ذلك الصيانة العادية للتجهيزات والعتاد إضافة الى تسيير المخزونات.

مديرية المالية والمحاسبة: تهتم بمتابعة نشاط المحاسبين، الميزانية المالية وأيضا مراقبة التسيير وتتمثل مهامها في:

- الإشراف على تطبيق السياسة المالية للشركة.
- توفير اللوازم المالية والإدارية للورق.
- الإشراف على عمليات المحاسبة وإعداد التقارير الشهرية وتحليلها.

مديرية الاستغلال: وهي مديرية تنقسم إلى ثلاث وحدات رئيسية كما يلي:

وحدة الزجاج السائل: وينتج بها الزجاج المطبوع الموجه للبناء ووكلاء معتمدين خواص بطاقة نظرية سنوية تقدر ب15000 طن.

- سليكات الصودا الصلب بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.
- سليكات الصودا السائل بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.

وحدة الزجاج الأمني: تتشكل من فرعين:

- **فرع الزجاج المورق:** بطاقة إنتاج 80.000 م2 سنويا و 45.000 وحدة من الزجاج الأمامي للسيارات.
- **فرع الزجاج المنقوع:** بطاقة إنتاج 15000 م2 سنويا و 200.000 وحدة من زجاج السيارات الجانبي والخلفي.

وحدة معالجة وإنتاج المواد الأولية: وهي وحدة تقوم باستغلال الرمل ومعالجته بالغسيل والتصفية وكذا باقي المواد التي تدخل في صناعة الزجاج والسلكيات كالكاكير، الفلد ساط والدولومي... الخ 60.000 طن سنويا من مختلف المواد.

مديرية المواد البشرية: تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين والعمال تتمثل مهامها في:

- الإشراف على تطبيق سياسة الشركة الخاصة بالمواد البشرية والمتمثلة في التوظيف، التكوين، الأجور، تسيير، المستخدمين.
- يعمل بالتنسيق مع باقي مديريات الشركة والمديرية العامة في وضع البرامج والخطط الخاصة بنشاطات الشركة و المهنية والاجتماعية، ويعمل مدير المواد البشرية بالإشراف على رئيس مصلحة المستخدمين الذي تكفل بتسيير المستخدمين والإدارة العامة ويعمل تحت إشرافه مسؤول الإدارة والمستخدمين، مسؤول الأجور والشؤون الاجتماعية ومسؤول التكوين والتوظيف مسؤول الإعلام والاتصال ومسؤول صيانة الموقع.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج.

الشكل(3-1): الهيكل التنظيمي العام للشركة الإفريقية للزجاج

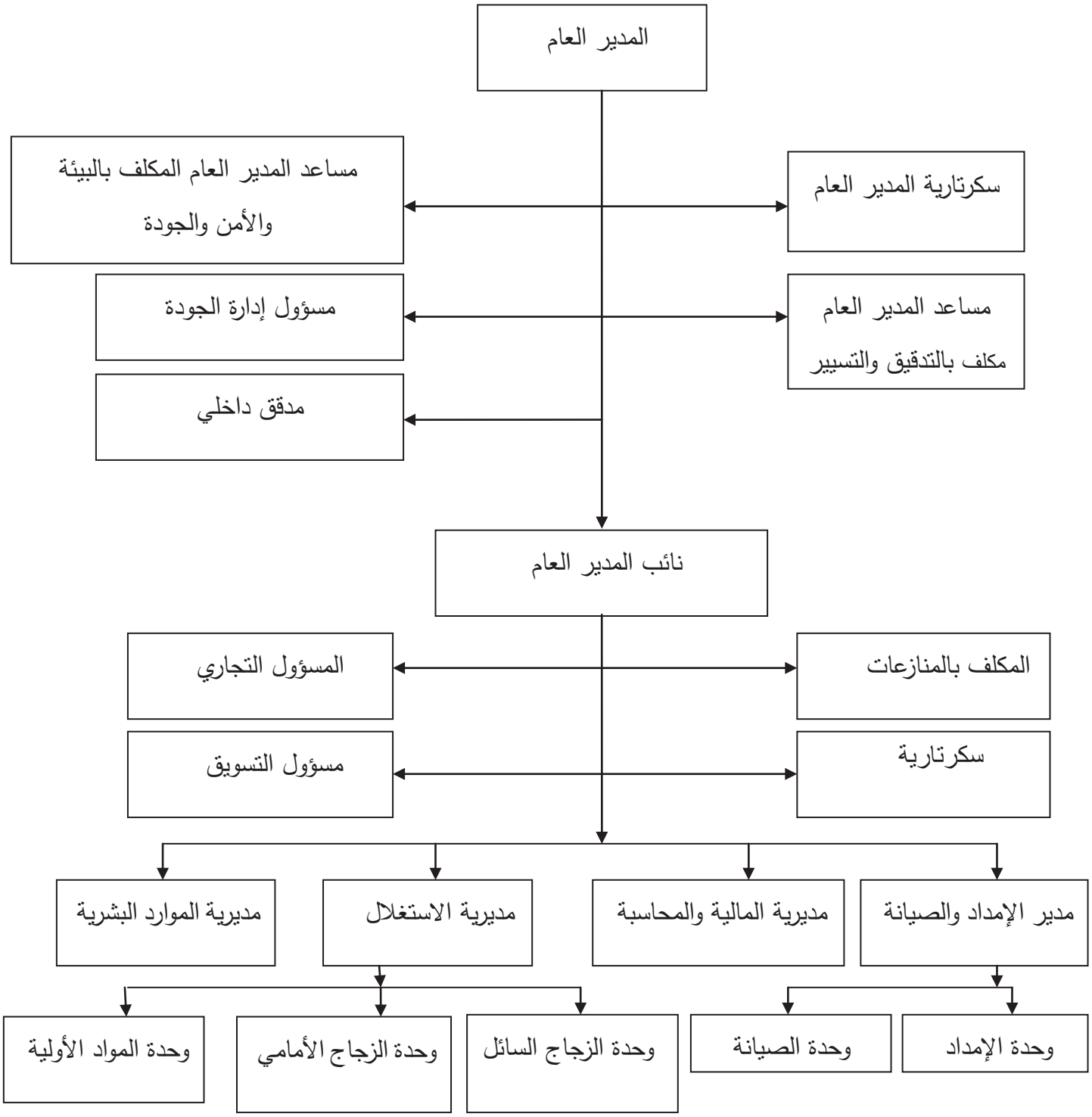

المصدر: وثائق الشركة الإفريقية للزجاج، مديرية الموارد البشرية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج:

أولا: أهمية الشركة

تلعب صناعة الزجاج دورا فعالا في تطوير اقتصاديات الدول بسبب الاستعمالات المتعددة لهذه المادة حيث تدخل في عدة نشاطات صناعية وتجارية منها قطاع البناء، صناعة زجاج السيارات الصناعية الكهرومنزيلية وتبرز أهمية الشركة بصفة عامة في صناعة الزجاج، حيث تلعب دورا اجتماعيا و اقتصاديا هاما لما لها من اثر فعال في بعض النشاطات التجارية والصناعية، إذا تعتبر مجالا خصبا للتشغيل خاصة في القطاع الجغرافي لها نفس الأهمية في المجال الصناعي حيث أن مادة الزجاج بمختلف أنواعه تدخل كمادة أولية مكملة لبعض الصناعات الأخرى.

تبرز أهمية الشركة أيضا في المجال الاقتصادي الوطني وذلك باعتبارها الممول الرئيسي لعدة شركات أخرى ذات أهمية بالغة مثل: الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (رويبة) المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (قسنطينة)، شركات التنظيف (هنكل).

ثانيا: أهداف الشركة: تهدف الشركة الإفريقية للزجاج إلى مايلي:

- تنمية صناعة الزجاج في الجزائر.
- تلبية حاجات وطلبات الاقتصاد الوطني من مواد الزجاج في قطاع البناء، قطاع صناعية وتركيب السيارات، قطاع الصناعة الكهرومنزلية.
- العمل على تصدير المنتوجات وإدخالها السوق الدولية الوطنية.
- تحسين رأس مال الشركة.
- المساهمة في ترقية السوق الوطني.
- تدعيم منتوج الزجاج وفتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.
- مواكبة التطور التكنولوجي.
- تدعيم منتوج الزجاج وفتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.

المبحث الثاني: عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم المواضيع الأساسية لمختلف المؤشرات الاقتصادية تهدف إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، التي تمكن من خلالها كل من المساهمين والدائنين والأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لمعرفة الوضعية المالية من خلال تحليل عدة مؤشرات ونسب مالية وفي هذا المبحث سنحاول عرض القوائم المالية لهذه الشركة المتمثلة في الميزانية وحساب النتائج لسنوات 2017، 2018، 2019.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

تتكون الميزانية المالية من جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم والجدول التالي يوضح الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة لسنوات 2018،2017، 2019.

الفرع الأول: جانب الأصول

من خلال هذا الفرع سنقوم بعرض جانب الأصول من الميزانية المالية للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة (2017-2019)، كما يلي:

الجدول رقم (3- 1): أصول الشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

الأصول	2017	2018	2019
الأصول غير الجارية:			
تثبيتات معنوية	15128076.90	14946587.12	14765097.34
تثبيتات عينية	1893122749.26	1848731637.79	2633622956.54
_ أراضي	753526000.00	753526000.00	753526000.00
_ مباني	414268818.86	404444054.76	405563457.82
_ تثبيتات عينية أخرى	725327930.40	690761583.03	657109686.71
_ تثبيتات ممنوح امتيازها	_	_	_
_ تثبيتات يجري انجازها	653964016.27	815175956. 16	817423812.01
تثبيتات مالية	5811815. 27	5811815.27	5811815.27
_سندات موضوعة موضع معادلة	_	_	_
_ مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	_	_	_
_ سندات أخرى مثبتة	_	_	_
_ قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5811815.27	5811815.27	5811815.27
_ ضرائب مؤجلة على الأصل	_	_	_

مجموع الأصول غير الجاري	**2568026657.70**	**2684655996.34**	**2654119869.15**
أصول جارية			
_ مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	182840313.74	185285901.21	183232970.37
_حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	310377992.96	284292924.82	273329351.17
_ الزبائن	83171694.97	75616580.21	76871416.04
_ المدينون الأخرون	8872284.10	6619358.04	5666647.22
_ الضرائب وما شابهها	218334013.89	202056986.57	190791287.91
_ حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	–	–	–
_الموجودات وما شابهها	5231858.17	7555319.51	8017536.88
_الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	–	–	–
_ الخزينة	5231858.17	7555319.51	8017536.88
مجموع الأصول الجارية	**498450165.87**	**477134145.54**	**464579558.42**
المجموع العام للأصول	**3066476822.57**	**3161800141.88**	**318779727.57**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (1، 4، 7).

الفرع الثاني: جانب الخصوم

في هذا الفرع سنعرض جانب الخصوم من الميزانية المالية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): خصوم الشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

الخصوم	2017	2018	2019
رؤوس الأموال الخاصة			
_ رأس مال تم إصداره	1046440000.00	1046440000.00	1046440000.00
_ رأس مال غير مستعان به	_	_	_
_ علاوات واحتياطات	_	_	_
_ فوارق إعادة التقييم	_	_	_
_ فارق المعادلة	_	_	_
_ نتيجة الصافية	-158679592.04	-98084669.33	-109582361.48
_ ترحيل من جديد	347918829.40	186065306.45	87913527.42
مجموع الأموال الخاصة	**1235679237.36**	**1134420637.12**	**1024771165.94**

الخصوم غير الجارية			
_ قروض وديون مالية	1163351769.86	1180657917.62	1384247489.18
_ ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	_	_	_
_ ديون أخرى غير جارية	_	_	_
_ مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	18305559.52	18121725.60	14994605.11
مجموع الخصوم غير الجارية	**1181657329.38**	**1198779643.22**	**1399242094.29**
الخصوم الجارية			
_ موردون وحسابات ملحقة	386079501.58	493341760.58	333073048.88
_ ضرائب	140858.33	2293393.33	20342.00
_ ديون أخرى	201382969.90	234572493.95	249567909.60
_ خزينة سلبية	61536926.90	98392213.68	112105166.86
مجموع الخصوم الجارية	**649140255.83**	**828599861.54**	**694766467.34**
مجموع عام للخصوم	**3066476822.57**	**3161800141.88**	**3118779727.57**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (2، 5، 8)

الفرع الثالث: إعداد الميزانية المالية المختصرة

اعتمادا على الميزانية المالية يمكن رسم ميزانية مختصرة تسهل عملية التحليل والمقارنة لمختلف العناصر للفترة المدروسة (2017-2019).

أولا: جانب الأصول

نوضح جانب الأصول للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3-3): الميزانية المختصرة للأصول للفترة (2017-2019)

الأصول	المبالغ					
	2017	%	2018	%	2019	%
الأصول الثابتة	2568026657.70	83.75	2684665996.34	84.91	2654199869.15	85.1
الأصول المتداولة	498450164.87	16.25	477134145.54	15.09	464579858.42	14.9
مجموع الأصول	**3066476822.57**	**100**	**3161800141.88**	**100**	**3118779727.57**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (1، 4، 7)

الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني للميزانية المالية لجانب الأصول للفترة (2017-2019)

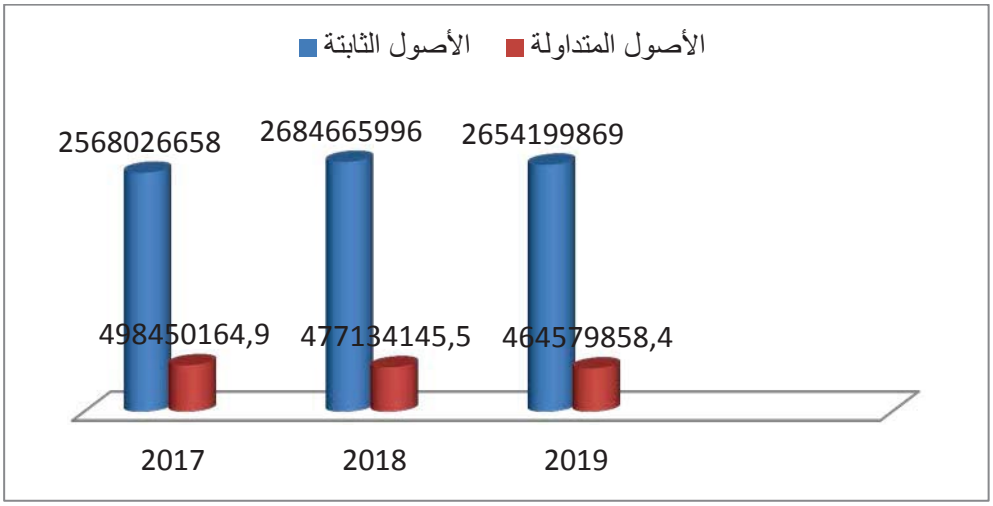

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

التعليق:

من خلال الميزانية المختصرة –أصول- للفترة (2017-2019)، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الثابتة أكبر من أصولها المتداولة، حيث أصولها الثابتة في ارتفاع مستمر ابتداء من 83.75% سنة 2017 إلى أن وصلت 85.1 % سنة 2019، على عكس أصولها الثابتة التي في انخفاض حيث كانت 16.25% سنة 2017 إلى أن وصلت إلى 4.9 % سنة 2019.

ثانيا: جانب الخصوم

نوضح جانب الخصوم للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3-4): الميزانية المختصرة للخصوم للفترة (2017-2019)

الخصوم	المبالغ					
	2017	%	2018	%	2019	%
الأموال الخاصة	1235679237.36	40.29	1134420637.12	35.87	1024771165.94	32.85
الخصوم غير الجارية	1181657329.38	38.53	1198779643.22	37.91	1399242094.29	44.86
الخصوم الجارية	649140255.83	21.11	828599861.54	26.20	694766467.34	22.27
مجموع الخصوم	**3066476822.57**	**100**	**3161800141.88**	**100**	**3118779727.57**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (2، 5، 8)

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني للميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2017-2019)

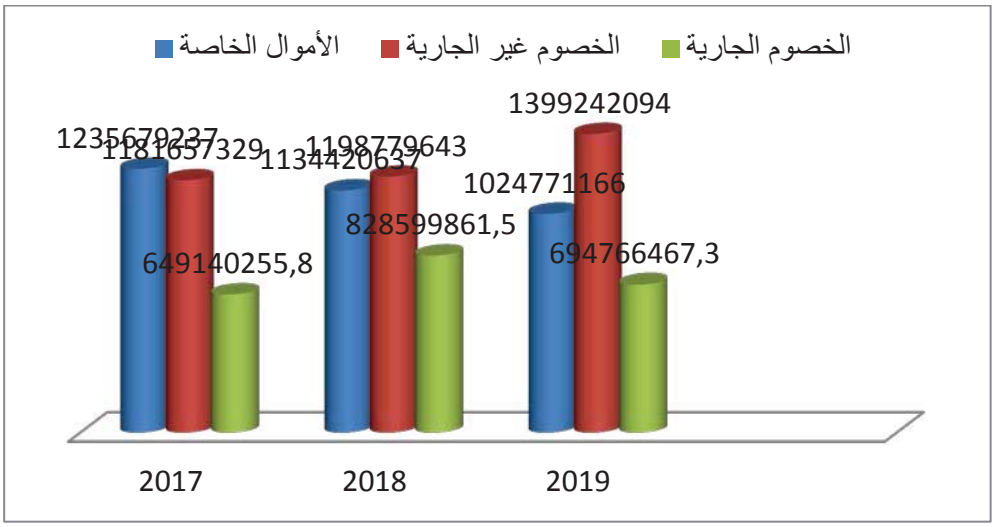

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

التعليق:

أما فيما يخص الخصوم فيه تقريبا متكونة من الخصوم غير الجارية كما نلاحظ اعتماد المؤسسة محل الدراسة على الديون الطويلة والمتوسطة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

يعد جدول حسابات النتائج الوسيلة التي تبين مختلف الإرادات المتحصل عليها و التكاليف التي أنفقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

الجدول رقم (3-5): عرض حساب النتائج لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	266292042.23	231407743.68	195303357.58
تغيرات المخزونات المصنعة والمنتوجات قيد التصنيع	950458.62	5929732.79	1173917.45
الإنتاج المثبت	–	–	3455882.80
إعانات الاستغلال	–	–	–
1- إنتاج السنة المالية	**267242500.85**	**237337476.47**	**199933157.83**
المشتريات المستهلكة	-175055847.51	-123143718.69	-109689505.53

الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	-46014624.14	-33715107.52	-34456529.07
2- استهلاك السنة المالية	**-221070471.65**	**-156858826.21**	**-144146034.60**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**46172029.20**	**80478650.26**	**55787123.23**
أعباء المستخدمين	-121857330.22	-115877535.20	-116305836.01
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-3121461.44	-2872999.49	-323887.40
4- الفائض الإجمالي للاستغلال	**-78806762.46**	**-38271884.43**	**-63757550.23**
المنتوجات العملياتية الأخرى	1454969.47	8105.04	401092.74
الأعباء العملياتية الأخرى	-4165531.08	-2466925.45	-3623445 .03
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	-77898986.83	-64045085.95	-42592458.96
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	5477052.68	6965969.00	_
5- النتيجة العملياتية	**-153939258.22**	**-97809821.79**	**-109572361.48**
المنتوجات المالية	_	_	_
الأعباء المالية	-4740333.82	-274847.54	_
6- النتيجة المالية	**-4740333.82**	**-274847.54**	_
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**-158679529.04**	**-98084669.33**	**-109572361.48**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	_	_	-10000.00
الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية	_	_	_
مجموع منتجات الأنشطة العادية	274174523.00	244311550.51	200334250.57
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-432854115.04	-342396219.84	-309916612.05
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية قبل الضرائب	**-158679592.04**	**-98084669.33**	**-109582361.48**
9- النتيجة الغير العادية	-	_	_
10- النتيجة الصافية	**-158679592.04**	**-98084669.33**	**-109582361.48**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (3، 6، 9)

التعليق:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسة حققت خسارة خلال السنوات المدروسة وذلك راجع إلى أن المصاريف أن المصاريف أكبر من الإيرادات. كما نلاحظ أن الخسارة من تدبدب حيث حققت أكبر خسارة سنة 2017 وانخفضت سنة 2018 وتعود إلى الارتفاع سنة 2019.

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): قائمة التدفقات النقدية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	257097567.07	262150711.40	221408670.30
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-302920687.02	-221839970.25	-208640292.64
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-2084477.24	-271085.67	-65182.00
الضرائب عن النتائج المدفوعة	_	_	-10000.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**-47907597.19**	**40039655.48**	**12693195.69**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	_	_	_
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)	**-47907595.19**	**40039655.48**	**12693195.69**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عند اقتناء تثبيتات عينية او معنوية	-40355280.43	-86459445.90	-7618197.74
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية او معنوية	_	_	_
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	_	_	_
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	_	_	_
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية	_	_	_
الحصص والأقسام المقبوضة من النتائج المستلمة	_	_	_
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)	**-40355280.43**	**-86459455.90**	**_7618195.74**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة من التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم	_	_	_
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	_	_	_
التحصيلات المتأتية من القروض	2716355.80	21527000.00	1000000.00
تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة	-241821839.27	-9639035.02	-19325733.76
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**-41105503.47**	**11887964.98**	**-18325733.76**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	_	-78527.87	_
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	-129368381.09	-34531825.44	-13250735.81

أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	79910044.93	-50055068.73	-84586894.17
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية	-50055068.73	-84586894.17	-97837629.98
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة	-129965113.66	-34531825.44	-13250735.81
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**-158679592.04**	**-98084669.33**	**-109582361.4**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (10، 11، 12).

الفرع الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية المختصرة

من خلال الجدول السابق يمكن توضيح مختصر لقائمة التدفقات النقدية كما يلي:

الجدول رقم (3-7): قائمة التدفقات النقدية المختصرة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)	-47907595.19	40039655.48	12693195.69
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	-40355280.43	-86459455.90	-7618195.74
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	-41105503.47	11887964.98	-18325733.76
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	158679592.04	-98084669.33	-109582361.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (10، 11، 12).

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني لقائمة التدفقات النقدية للفترة (2017-2019)

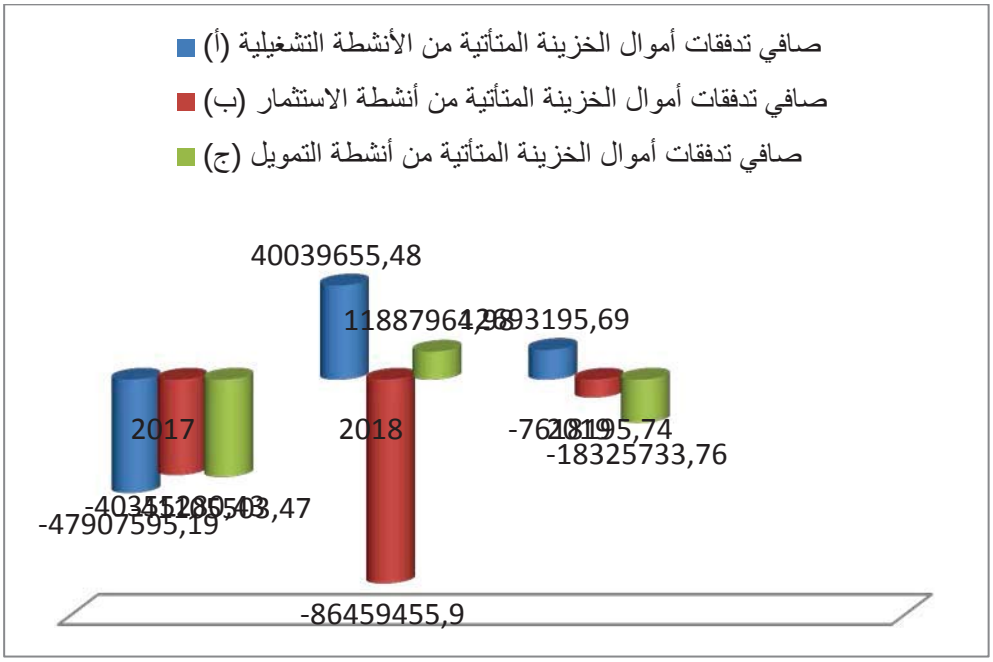

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي كأداة لتطوير أساليب التحليل المالي

يتم تحليل الوضعية المالية لشركة الإفريقية للزجاج وذلك باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي يمكن حسابها اعتمادا على مخرجات النظام المحاسبي المالي ولاسيما الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي تكون بمثابة القاعدة التي يتم على أساسها تطوير أساليب التحليل المالي.

المطلب الأول: حساب النسب المستخرجة من الميزانية ومؤشرات التوازن لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل الوضعية المالية لشركة الإفريقية لزجاج وذلك باستعمال النسب المالية.

الفرع الأول: حساب النسب المستخرجة من الميزانية

من خلال هذا الفرع سنقوم بحساب النسب المستخرج من الميزانية (نسبة السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل).

أولا: نسبة السيولة

تهدف نسبة السيولة إلى قياس قدرة المؤسسة من تغطية ما عليها من التزامات جارية لديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول الجارية، حيث تستخدم هذه النسب كأداة لتقييم المركز المالي الائتماني للمؤسسة.

ويتم حساب نسب السيولة كالتالي:

الجدول رقم (3-8): نسبة السيولة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

النسبة	العلاقة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة	0.76	0.57	0.66
نسبة السيولة السريعة	الاصول المتداولة – المخزونات / الخصوم المتداولة	0.48	0.35	0.40
نسبة الجاهزية النقدية	اصول الخزينة / خصوم المتداولة	0.008	0.009	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لسنوات الدراسة.

التعليق:

_ من خلال النتائج المتوصل إليها أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لم تتجاوز الحد الأدنى وهو 1، وهذا يعني وجود ناقص في الأصول المتداولة إذ لم تغطي الديون قصيرة الأجل.

_ نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أن هذه النسب خلال فترة الدراسة اصغر من 0.5 تتراوح بين (0.35 و0.48) وهذا مؤشر سلبي بالنسبة للمؤسسة حيث يبين عدم قدرتها على تسديد الخصوم المتداولة (الجارية) بالاستخدام الحقوق وأموال الخزينة.

_ نسبة الجاهزية النقدية: نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة مقارنة مع النسبة المعيارية (0.20 - 0.30) وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها الجارية بالاعتماد على القيم الجاهزة.

ثانيا: نسب النشاط

ويتم حساب نسب النشاط كما يلي:

الجدول رقم (3-9): نسب النشاط لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

النسبة	العلاقة الرياضية	2017	2018	2019
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الاعمال / مجموع الاصول	0.086	0.073	0.612
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الاعمال / الاصول الثابتة	0.1	0.086	0.073
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الاعمال / الاصول المتداولة	0.53	0.48	0.42
معدل دوران الذمم	رقم الاعمال / رصيد الذمم	3.20	3.06	2.54
فترة التحصيل	365 / معدل دوران المدينين	114 يوم	119 يوم	144 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

التعليق:

ـ معدل دوران مجموع الأصول: من الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.086 دج، ومن الواضح أن هذا المعدل يزيد عن أمثاله حيث قدر في سنة 2018 ب 0.0731 وفي سنة 2019 ب0.612، وهو ما يعني بأن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدهور.

ـ معدل دوران الأصول غير جارية: هذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فالنسبة لسنة 2017 قدرها 0.1 وهذا يعني أن كل واحد دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 0.1 دينار من المبيعات لينخفض بعد ذلك إلى 0.086 سنة 2018 و0.073 سنة 2019 وهذا ما يدل على عدم كفاءة الشركة على استغلال أصولها الثابتة وانخفاض الأداء التشغيلي للشركة.

ـ معدل دوران الأصول الجارية: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة أدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ومن خلال الجدول معدل دوران الأصول المتداولة سنة 2017 قدر ب0.53 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يولد 0.53 من المبيعات في حين انخفض سنة 2018 إلى 0.48 وسنة 2019 إلى 0.42 وهذا ما يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة ويدل إلى تراجع سوء تسيير قيم الاستغلال.

_ معدل دوران الذمم: من الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في تقديم ائتمان للعملاء قد حقق رقم أعمال قيمه 3.20 في مقابل 3.06 سنة 2018 و2.54 سنة 2019 وهذا يعني أن السياسة الائتمانية للشركة لا تتجه نحو السرعة في تحصيل الديون حيث ارتفعت فترة التحصيل من 114 يوم إلى 119 يوم سنة 2018 و144 سنة 2019.

ثالثا: نسب التمويل

إذ تهدف هذه النسب إلى قياس التوازن بين استخدام الأموال الخاصة والديون في الهيكل المالي للشركة.

ويتم حساب نسب التمويل كما يلي:

الجدول رقم (3-10): نسبة التمويل لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

النسبة	العلاقة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة التمويل الخاص	الاموال الخاصة / الاصول الثابتة	0.48	0.42	0.38
نسبة الإستقلالية المالية	الاموال الخاصة / مجموع الخصوم	0.40	0.35	0.52
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الاصول	0.38	0.37	0.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لسنوات الدراسة.

التعليق:

_ نسبة التمويل الخاص: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي اقل من الواحد خلال سنوات الدراسة وبالتالي فإن المؤسسة لا تستطيع تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة فقط، لذلك فهي تستعين بالديون متوسطة وطويلة الأجل.

– نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول إن نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة اقل من الواحد، وهذا يعتبر مؤشر سلبي وذلك أن المؤسسة غير مستقلة ماليا، وبالتالي فهي لا تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

–نسبة التمويل الخارجي: تعبر عن ضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنها مما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها لها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد من ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة، ولكن الشركة الإفريقية للزجاج

خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي منخفضة بنسبة قليلة عن النسبة المعيارية التي تقدر ب50 %.

الفرع الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الإفريقية للزجاج

بعد ما قمنا بتحليل النسب المالية سنحاول من خلال هذا الفرع حساب مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل الصافي، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

أولا: رأس المال العامل الصافي الإجمالي

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

الجدول رقم (3-11): رأس المال العامل الصافي لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
الموارد الثابتة	7348932149.34	7319732847.81	7450886023.54
الاستخدامات الثابتة	7476413096.44	7647989419.95	7657863488.6
رأس المال العامل الصافي	-127480947.1	-328256572.14	-206977465.06

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية لسنوات الدراسة.

التعليق:

_ من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب خلال سنوات الدراسة (2017-2019) وهذا يعني أن المؤسسة لا تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة مما يجعل المؤسسة في خطر مالي.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل= (الاستخدامات الجارية – خزينة الأصول)-(الموارد الجارية – خزينة الخصوم)

الجدول رقم (3-12): احتياجات رأس المال العامل لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
الاستخدامات الجارية	507555166.46	486168611.85	474104818.18
خزينة الأصول	8872284.10	6619358.04	5666647.22
الموارد الجارية	386220359.91	495635153.91	333093390.88
خزينة الخصوم	201382969.02	234572493.95	249567909.60
احتياجات رأس المال العامل	-71175878.37	-237419677.97	-102889835.08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية لسنوات الدراسة.

التعليق:

_ من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال سنوات الدراسة وبالتالي أن المؤسسة ليست بحاجة إلى الموارد خلال دورة الاستغلال لأن مواردها تزيد عن احتياجاتها وعلى المسيرين استعمال هذا الفائض في تنشيط الدورة.

ثالثا: الخزينة

الخزينة= خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول رقم (3-13): الخزينة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
خزينة الأصول	5231858.17	7555319.51	8017536.88
خزينة الخصوم	61536926.90	98392213.68	112105166.86
الخزينة	-56305068.73	-90836894.17	-104087629.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية لسنوات الدراسة.

التعليق:

_ من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة سالبة خلال سنوات الدراسة يعني أن الاحتياج في رأس المال الصافي الإجمالي أكبر من رأس المال الصافي الإجمالي وهذا يبين أن المؤسسة لم تستطع الحصول على رأس مال العامل لتمويل احتياجاتها.

المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

ويتم تحليل جدول حسابات النتائج بواسطة التحليل الأفقي وعن طريق حساب نسب المردودية أيضا.

الفرع الأول: التحليل الأفقي لجدول حساب النتائج

_ إنتاج السنة المالية: إن إنتاج السنة المالية لشركة الإفريقية للزجاج في انخفاض مستمر حيث سجلنا انخفاض خلال الفترة 2018/2017 انخفاض بمقدار قدره 29905024.38 دج أي بنسبة 11.19% ، إما خلال الفترة 2019/2018 فقدر الانخفاض ب37404318.64 دج أي بنسبة 15.75 % ويعود سبب انخفاض إلى الانخفاض كل من رقم الأعمال والمخزونات قيد التصنيع.

_ استهلاك السنة المالية: أن استهلاك السنة المالية في ارتفاع مستمر حيث سجلنا خلال الفترة 2018/2017 ارتفاع قدره 64211645.55 دج أي بنسبة 29.04% ، إما خلال الفترة 2019/2018

سجلنا ارتفاع قدره 12712791.61 دج أي بنسبة 8.1% ويعود سبب ارتفاع إلى ارتفاع المشتريات المستهلكة .

_ القيمة المضافة للاستغلال: تعبر القيمة المضافة للاستغلال عن الفرق بين إنتاج السنة و واستهلاك السنة ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال سجلت قيم موجبة طوال فترة الدراسة ومن الملاحظ ان القيمة المضافة في تذبذب وهذا يعكس تذبذب النشاط و الإنتاجية.

_ فائض إجمالي الاستغلال: من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة لديها فائض إجمالي سالب وخلال فترة الدراسة 2019/2017 وهذا راجع إلى القيم السالبة لاستهلاك السنة المالية.

_ النتيجة العملياتية: كانت سالبة خلال فترة الدراسة وهذا ناتج عن عجز الشركة في ممارسة أنشطتها الأساسية.

_ النتيجة المالية: سجلت النتيجة المالية قيم سالبة خلال فترة الدراسة 2018/2017 وهذا راجع إلى انعدام المنتوجات المالية والقيم السالبة في الأعباء المالية ، في حين انعدامها خلال 2019 .

_ النتيجة العادية قبل الضرائب: نلاحظ أن النتائج حققت قيم سالبة خلال سنوات الدراسة 2019/2017 ، وهذا راجع إلى كون النتيجة المالية والنتيجة العملياتية سالبة.

_ النتيجة الصافية: المؤسسة لم تحقق أي نتائج غير عادية وبالتالي فالنتيجة الصافية هي نفسها النتيجة الصافية للأنشطة العادية، حيث سجلت المؤسسة خلال سنوات الدراسة نتيجة خسارة.

الفرع الثاني: حساب المردودية

ويتم حساب نسب المردودية كما يلي:

الجدول رقم (3-14): نسب المردودية الاقتصادية والمالية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

النسبة	العلاقة الرياضية	2017	2018	2019
المردودية الاقتصادية	النتيجة العملياتية / مجموع الأصول الإقتصادية	-0.0192	-0.0309	-0 .0351
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.1284	-0.0864	-0.1069

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج.

التعليق:

✓ نسب المردودية

نسبة المردودية المالية والاقتصادية خلال فترة الدراسة (2017-2019) كانت سالبة، وذلك راجع للنتيجة المحققة أو التسيير الغير جيد لأصولها غير الجارية والجارية والناتج عن عدم تحكمها في دورة الاستغلال.

المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل جدول تدفقات الخزينة للشركة الإفريقية للزجاج وذلك باستعمال النسب.

الفرع الأول: نسب السيولة

يبين مؤشر السيولة قدرة الوحدة الاقتصادية على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد الخصوم في المدى قصير الأجل عند استحقاقها.

وسيتم حساب نسب السيولة كالتالي:

الجدول رقم (3-15): نسب السيولة لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

النسبة	العلاقة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة تغطية النقدية	صافي التدفقات النقذية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية	-0.169	0.416	0.471
نسبة المدفوعات الأزمة لتسديد فوائد الديون	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون	0.198	-4.153	-0.656

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية.

التعليق:

_ نسبة تغطية النقدية: ومن خلال الجدول نلاحظ أن الشركة خلال الدورة 2017 حققت صافي تدفق نقدي سالب، في حين حققت في 2018 و2019 صافي تدفق موجب أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لم تساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية، بل لم تكن كافية حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية مما

يؤكد أن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة في الحقيقة هي نقدية عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من نشاط رئيسي للشركة.

_ نسبة المدفوعات الأزمة لتسديد فوائد الديون: نلاحظ من خلال الجدول أن هده النسبة كانت موجبة سنة 2017 في حين حققت نسبة سالبة سنة 2018 وسنة 2019 مما يدل أن هذا المؤشر سيئ لأن المؤسسة تواجه مشاكل في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة لديون.

الفرع الثاني: نسبة تقييم الربحية

إن هذه النسبة تعبر عن أهمية ارتفاع النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية.

ويتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-16): نسب تقييم الربحية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

النسبة	العلاقة الرياضية	2017	2018	2019
مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح	0.301	-0.408	-0.115
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية / المبيعات	-0.179	0.173	0.064
نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / اجمالي الموجودات	0.015	0 .012	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وجدول حساب النتائج.

التعليق:

_ مؤشر النقدية التشغيلية: هذه النسبة غير موجودة بالمؤسسة لأن النتيجة في حالة خسارة.

_ نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: من خلال تحليلنا وجدنا أن هذه النسبة سالبة سنة 2017 ولذلك يجب على الشركة تغيير سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من زبائنها، أما سنة 2018 فحققت مؤشر موجب مقداره 0.173 وذالك راجع إلى تحسين سياسة الائتمان ليعود هذا المؤشر إلى الانخفاض سنة 2019 مما يدل على تراجع هذه السياسة.

_ نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي: من خلا الجدول نلاحظ أن نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي موجبة خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل على أن أصول الشركة لا تساهم في النشاط التشغيلي.

الفرع الثالث: نسبة تقييم السياسات المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ويتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-17): نسبة تقييم السياسات المالية لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)

النسبة	العلاقة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية المساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	–	–	–
نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	متحصلات الفوائد والتوزيعات / صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	0.780	0.082	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية.

التعليق:

_ نسبة التوزيعات النقدية: هذه النسبة لا توجد في الشركة وهذا بسبب انعدام التوزيعات النقدية للمساهمين.

_ نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: هذه النسبة موجبة خلال فترة الدراسة حيث حققت نسبة 78% سنة 2017 في حين حققت نسب منخفضة خلال سنتي 2018 و 2019 ب 8% و0.4% على التوالي مما يدل على الأهمية النسبية لعوائد الاستثمار من خلال الأوراق المالية وبالتالي يجب على الشركة زيادة هذه النسبة من خلال القروض.

المطلب الرابع: دور تحليل القوائم المالية في تطوير أساليب التحليل المالي لشركة الإفريقية للزجاج

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بالشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير، والإطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وأيضا قائمة التدفقات النقدية، ومن خلال قيامنا بتحليل هذه

الوثائق باستخدام أدوات التحليل المالي خلال فترة الدراسة (2017-2019) توصلنا أن النظام المحاسبي المالي جاء بقوائم مالية ساهمت بشكل كبير في التحليل المالي ومن هنا يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- توفرت المؤسسة على رأس مال عامل صافي سالب خلال فترة الدراسة (2017-2019) ما يعكس عدم توفير التوازن المالي للمؤسسة.
- وكذلك الاحتياجات كانت سالبة خلال فترة الدراسة (2017-2019) ما يدل على وجود فائض.
- حققت المؤسسة مردودية سيئة من خلال المؤشرات المدروسة.
- حققت نسب ربحية سالبة وهذا أمر سلبي.
- حققت نسب تمويل سيئة وبالتالي فهي غير مستقلة ماليا ولا تستطيع تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.
- التدفق النقدي المتاح سالب سنة 2017 هذا يعني أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها لعدم توفرها لنقدية كافية وهذا ما زاد من ديونها أما سنة 2018 وسنة 2019 فكان موجب وهذا يعود إلى تحسين السياسة الائتمانية.

الخلاصة

بعد الدراسة التطبيقية للوضعية المالية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2017-2019)، تبين لنا أن الشركة في وضعية مالية غير مقبولة، وأن المؤسسة في السنوات الأخيرة حققت نتائج سلبية نسبيا وعليه فهي بحاجة لاتخاذ التصحيحات اللازمة لمعالجة تدهورها المالي، حيث مكننا النظام المحاسبي المالي من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل قوائمها المالية.

الخاتمة

التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتبني الجزائر لاقتصاد السوق أوجب ضرورة خلق بيئة تلاءم مقتضيات وحاجيات الأسواق العالمية والمنافسة لجلب المستثمرين الأجانب، وكخطوة أساسية توفير مرجع محاسبي ملائم يولد لديهم تحفيزات للمبادرة على الاستثمار، حيث قامت بإعداد نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لتلبية حاجيات الفاعلين في السوق.

وبما أن التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة وهو أحد الأدوات المستخدمة للحصول على معلومات تساعد المحلل المالي والأطراف المختلفة ذات الصلة من معرفة الوضع المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية صحيحة، إذ حاولنا من خلال هذه المذكرة التعرف على الوضعية المالية للشركة الإفريقية للزجاج تم استخلاص النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في ما يلي:

1. نتائج الدراسة النظرية:

- إن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير المحاسبة الدولية يهدف إلى التوحيد المحاسبي واندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي؛
- التحليل وسيلة جد ضرورية من أجل الوصول إلى تخطيط مالي سليم، حيث يبين لنا الحالة المالية للشركة في فترة زمنية معينة؛
- القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي تختلف شكلا بحيث تسمح بالمقارنة الزمنية، وهذا ما كان غائبا في المخطط الوطني المحاسبي بحيث أصبح مستعمل القائمة المالية سواء كانت الميزانية أو جدول حساب النتائج أن يقارن بيانات المؤسسة الحالية بالسنة السابقة؛
- يساعد التحليل المالي عن طريق النسب المالية المحلل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة واكتشاف نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لمعالجتها مستقبلا.

2. نتائج الدراسات التطبيقية:

- تلجأ الشركة الإفريقية للزجاج عند تحليل وضعيتها المالية إلى استخدام مختلف مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية المتمثلة في نسب التمويل، نسب السيولة، نسب المديونية التي تستخرج من القوائم المالية؛
- تعتمد الشركة الإفريقية للزجاج في تمويلها على مصادر خارجية كالديون والقروض بدرجة كبيرة؛
- توفرت المؤسسة على رأس مال عامل صافي سالب خلال فترة الدراسة (2017-2019) ما يعكس عدم توفير التوازن المالي للمؤسسة؛
- وكذلك الاحتياجات كانت سالبة خلال فترة الدراسة (2017-2019) ما يدل على وجود فائض؛
- من خلال تحليل الوضع المالي للشركة الإفريقية للزجاج اتضح أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية، كما أنها غير متوازنة ماليا؛
- تساعد النسب والمؤشرات المالية المحسوبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة الإفريقية للزجاج قسم الإدارة المالية من اتخاذ القرارات المالية الملائمة؛
- التدفق النقدي المتاح سالب سنة 2017 هذا يعني أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها لعدم توفيرها لنقدية كافية وهذا ما زاد من ديونها.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

بالرجوع إلى فرضيات الدراسة، واعتمادا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال الجزء النظري والتطبيقي يمكن بلورة نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: مفادها " يكمن دور الميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي في الكشف عن المركز المالي للمؤسسة " ومن خلال ميزانية الشركة المعدة حسب النظام المحاسبي المالي تمكنا من معرفة مدى قدرتها على تغطية ما عليها من التزامات كما تمكنا أيضا من أن الشركة غير مستقلة وغير متوازنة ماليا، وبالتالي هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

بالنسبة للفرضية الثانية: التي مفادها "- يكمن دور حساب النتائج المعد حسب النظام المحاسبي المالي في الكشف عن نتائج المؤسسة ومختلف مردودياتها " ومن خلال جدول حساب النتائج للشركة المعد حسب النظام المحاسبي المالي تمكنا من معرفة مردوديتها وأنها في حالة خسارة، وبالتالي هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: التي مفادها " يكمن دور التدفقات النقدية المعدة حسب النظام المحاسب المالي في تبيين مصدر النقدية التي تحصل علها المؤسسة " ومن خلال قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي تمكنا من معرفة مدى قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى نقدية، وبالتالي هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: الاقتراحات

بناءا على ما سبق ومن خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى الشركة الإفريقية للزجاج نقوم بإعطاء جملة من الاقتراحات:

- ضرورة العمل على تحسين الوضعية المالية للشركة الإفريقية للزجاج وعدم اعتمادها على القروض فقط من أجل منحها استقلالية مالية أكبر؛
- السعي إلى توعية الهيكل المالي من خلال زيادة مصادر التمويل الذاتية؛
- استعمال أدوات التحليل المالي، والمؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لمركزها بصورة واضحة.

رابعا: آفاق الدراسة

من المواضيع التي تعد امتداد لهذه الدراسة والتي يمكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلية نجد:

- دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة.
- التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

❖ **الكتب**

1. احمد لطفي أمين السيد ، **القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار النشر الثقافة، الاسكندرية، مصر، 2008.
2. أحمد لطفي أمين السيد ، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.
3. بركم زهير ، **محاضرات في مقياس المعايير المحاسبة الدولية**، ام البواقي ، الجزائر ، 2018 – 2019.
4. بوشنيقر ميلود ، زغيب مليكة ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
5. تشوي فريدريك آخرون، تقديم وترجمة احمد حامد حجاج و محمد عصام الدين زايد، **المحاسبة الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض ، 2004.
6. الجعرات خالد جمال ، **معايير التقارير المالية الدولية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
7. حسين الشريف يونس وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1998.
8. حلوة حنان رضوان، **تطور الفكر المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
9. حلوة حنان رضوان، **مدخل نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
10. حماد طارق عبد العال ، **التقارير المالية**، بدون طبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية، مصر، 2002.
11. حماد طارق عبد العال ، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
12. حنفر مؤيد رضا والمصارنة غسان قداح ، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
13. الحيالي وليد ناجي، **الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

14. الحيالي وليد ناجي ، بدر محمد علوان، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2002.

15. الراوي حكمت ،**المحاسبة الدولية**، بدون طبعة، دار حنين، عمان، 1995.

16. الزبيدي حمزة محمود ، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

17. الشنطي أيمن ، شقر عامر ، **الأدارة والتحليل المالي**، بدون طبعة، دار البداية، عمان، الأردن، 2004.

18. الشنطي أيمن ، شقر عامر ،**مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن،2007.

19. شيحة خميسي ، **التسيير المالي للمؤسسة**، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2010.

20. صباح عبد الستار ، سعود جايد مشكور العامري، **الادارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**، الطبعة الثانية، دار وائل، البصيرة، 2008.

21. الصفار هادف رضا، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

22. العامري سعود ، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

23. عدون ناصر دادي، **تقنيات مراقبة التسييرالتحليل المالي**،الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

24. العصار رشاد وآخرون، **الادارة والتحليل المالي**، دون طبعة، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001.

25. عقل مفلح محمد ، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي، عمان، الأردن،2001.

26. عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

27. عيشاوي علي، **تمويل المؤسسات الاقتصادية**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاديات التأمين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

28. فاطمة ساجي، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**،تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك،جامعة ابن خلدون،تيارت،الجزائر،2017.

29. القاضي حسين ، حمدان مأمون ، **المحاسبة الدولية و معاييرها**، طبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر و توزيع ، عمان ، الأردن ،2011.

30. القاضي حسين وحمدان مأمون توفيق ، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار العملية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000.

31. الكبيسي عبد الستار ، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
32. كراجة عبد الحليم وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**،الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
33. لسلوس مبارك ، **التسيير المالي**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
34. محمد منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي:مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، دار وائل عمان، الأردن، 2005.
35. مصطفى الخداش حسام الدين وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الطبعة التاسعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2014.
36. مطرمحمد ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والاساليب والادوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل،عمان، 2006.
37. مطرمحمد، **التحليل المالي والائتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
38. النعيمي عدنان تايه، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
39. النعيمي عدنان تايه وآخرون، **الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.

❖ **مذكرات ورسائل الجامعية**

40. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستيير، كلية العلوم الاقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2011.
41. بعلي زهية، **دور النظام المحاسبي المالي SCF في الإفصاح عن المعلوماتالمالية**، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.
42. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستبر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
43. بن فرج زوينة، المخطط **المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، جزائر، 2014.
44. بوشوشة محمد، **تأثير السيسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائ،2016 .

45. بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجستيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

46. دعاء كريم كاظم الحنساوي، **المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي**، مذكرة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق،2018.

47. شالور وسام، **المعالجة المحاسبية للأوراق المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

48. شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010.

49. شعبان محمد، نحو اختيارهيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد بوقرة،بومرداس، الجزائر،2010.

50. شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في الؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

51. عبدلي خالد، **المعايير المحاسبية والمالية الدولية وعلاقتها مع جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

52. فافة مسعود، مولود قيدر، **المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة ماستر ، جامعةمحمد الصديق بن يحي،جيجل،الجزائر، 2017-2018.

53. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

54. محصول نعمان، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية** ، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي ، جامعة ام البواقي، 2016- 2017.

55. هادف خالد، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة اقتصادية**، رسالة دكثوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

56. وردة أوعمران، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

57. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستيير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

❖ **المجلات**

58. بشيشي وليد ، سليم مجلح وآخرون، **أثر الهيكل المالي على المردودية التجارية**، مجلة آفاق علمية، المجلد13، العدد1، جانفي2021، الجزائر.

59. بلجيكر بكاري، عبد الرحمان دغوم، **دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد8، العدد1، جانفي2017، جامعة الأغواط، الجزائر.

60. بن حركر عنية، **النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد1 ، العدد رقم 04، جوان 2017.

61. بوقرة رابح، عريوة محاد، **اثر المعايير المحاسبية الدولية (IFRS / IAS) في تفعيل أدوات مراقبةالتسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الإقتصادية** ، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، العدد 1، 2014، جامعة أم البواقي، الجزائر.

62. حسن حبيب مهند جعفر، **أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة** السودانية، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد7، عدد2، ديسمبر2010، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة أعمال، جامعة شندي، السودان.

63. شنوف شعيب، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية**، مجلة جديد الاقتصاد، مجلة تصدر عن: الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائرين، الجزائر، العدد الأول، 2006.

64. عمار بن عيسى، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 1، بسكرة، الجزائر، 2004.

65. فراونة حازم احمد، **أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الإئتمانية**، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، مجلد 10،ع3.

66. قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود المعلوماتالمحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، الجزائر، 2012.

67. كتوش عاشور، **متطلباتتطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009.

68. مرزاقة صالح وبوهرين فتيحة، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 70 قائمة التدفقات النقدية**، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد 6، قسنطينة، جزائر، 2010.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات**

69. دباش محمد نجيب ، قدوري طارق ، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء بالمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي5_6 ماي 2013.

70. درواسي مسعود وآخرون، **قياس وتقييم بنود القوائم المالية**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية.

71. مخلوف ابراهيم بورنان الطاهر، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.

72. مداني بن بلغيت، دشاش عبد القادر ، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص الماليمطاحنالواحات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي13 و14 ديسمبر 201..

73. مرزقي مرزوقي، حولى محمد ، **مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي**، الملتقى العلمي الدولي حول: **أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2011.

❖ **المراسيم والقوانين**

74. المادة 1.230 من القرار رقم 07-11 المؤرخ في 26 يوليو 2008، والذي يحدد قواعد تقييم المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذالك مدونة الحسابات وقواعد سيرها والصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009.

75. القانون رقم "07-11" المؤرخ في 18 اكتوبر 2009، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والصادربالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، الجزائر، العدد74 ،الصادرة في 11جويلية 2010.

❖ **المواقع الإلكترونية**

76. https://hbraarbic.com, 18 :03, 13/03/2021.

77. https://huruf28.com ,18 :57 , 15/06/2021.

78. https://www.economicarab.com , 19 :05 , 15/06/2021

79. https://www.vapulus.com, 18 :59, 15/06/2021 .

الملاحق

GROUPE ENAVA
SOCIETE AFRICAINE DU VERRE
AFRICAVER EPE / SPA JIJEL

ACTIF DU BILAN EX.2017

U=DA

ACTIF	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 N e t	EVOL %
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	0.00	0.00	0.00	0.00	
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0.00	0.00	0.00	0.00	
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Immobilisations incorporelles	**18 444 966.51**	**3 316 889.61**	**15 128 076.90**	**15 336 932.36**	**-1.36%**
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Immobilisations corporelles	**6 798 192 298.39**	**4 905 069 549.13**	**1 893 122 749.26**	**1 963 268 601.97**	**-3.57%**
Terrains	753 526 000.00	0.00	753 526 000.00	753 526 000.00	0.00%
Bâtiments	833 332 673.22	419 063 854.36	414 268 818.86	430 469 987.48	-3.76%
Autres Immobilisations corporelles	5 211 333 625.17	4 486 005 694.77	725 327 930.40	779 272 614.49	-6.92%
Immobilisations en concession	0.00	0.00	0.00	0.00	
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Immobilisations en cours	653 964 016.27	0.00	653 964 016.27	635 247 885.13	2.95%
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Immobilisations financières	**5 811 815.27**	**0.00**	**5 811 815.27**	**5 811 815.27**	**0.00%**
Titres mis en équivalence - entreprises associées	0.00	0.00	0.00	0.00	
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00	
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	5 811 815.27	0.00	5 811 815.27	5 811 815.27	0.00%
Impôts différès actif	0.00	0.00	0.00	0.00	
TOTAL ACTIF NON COURANT	**7 476 413 096.44**	**4 908 386 438.74**	**2 568 026 657.70**	**2 619 665 234.73**	**-1.97%**
ACTIF COURANT	0.00	0.00	0.00	0.00	
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Stocks et en cours	198 233 477.04	15 393 163.30	182 840 313.74	193 168 566.20	-5.35%
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Créances et emplois assimilés	**318 193 973.52**	**7 815 980.56**	**310 377 992.96**	**320 767 966.25**	**-3.24%**
Clients	90 987 675.53	7 815 980.56	83 171 694.97	93 483 503.68	-11.03%
Autres débiteurs	8 872 284.10	0.00	8 872 284.10	5 784 961.74	53.37%
Impôts	218 334 013.89	0.00	218 334 013.89	221 499 500.83	-1.43%
Autres actifs courants	0.00	0.00	0.00	0.00	
	0.00	0.00	0.00	0.00	
Disponibilités et assimilés	**5 231 858.17**	**0.00**	**5 231 858.17**	**79 910 044.93**	**-93.45%**
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00	
Trésorerie	5 231 858.17	0.00	5 231 858.17	79 910 044.93	-93.45%
TOTAL ACTIF COURANT	**521 659 308.73**	**23 209 143.86**	**498 450 164.87**	**593 846 577.38**	**-16.06%**
TOTAL GENERAL ACTIF	**7 998 072 405.17**	**4 931 595 582.60**	**3 066 476 822.57**	**3 213 511 812.11**	**-4.58%**

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

AFRICAVER EPE / SPA JIJEL

2

PASSIF DU BILAN EX.2017

U=DA

PASSIF	N Net	N-1 N e t	EVOL %
CAPITAUX PROPRES	0.00	0.00	
	0.00	0.00	
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)	1 046 440 000.00	1 046 440 000.00	0.00%
Capital non appelé	0.00	0.00	
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))	0.00	0.00	
Ecart de réévaluation	0.00	0.00	
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-158 679 592.04	-221 654 648.25	-28.41%
Autres capitaux propres - Report à nouveau	347 918 829.40	572 158 518.92	-39.19%
Comptes de liaisons des établi. et sociétés en particip.	0.00	0.00	
	0.00	0.00	
Part de la société consolidante (1)	0.00	0.00	
	0.00	0.00	
Part des minoritaires (1)	0.00	0.00	
	0.00	0.00	
TOTAL I	**1 235 679 237.36**	**1 396 943 870.67**	**-11.54%**
	0.00	0.00	
PASSIFS NON COURANTS	0.00	0.00	
	0.00	0.00	
Emprunts et dettes financières	1 163 351 769.86	1 204 457 273.33	-3.41%
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00	
Autres dettes non courantes	0.00	0.00	
Provisions et produits constatés d'avance	18 305 559.52	30 505 170.32	-39.99%
	0.00	0.00	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**1 181 657 329.38**	**1 234 962 443.65**	**-4.32%**
	0.00	0.00	
PASSIFS COURANTS	0.00	0.00	
	0.00	0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés	386 079 501.58	370 297 494.95	4.26%
Impôts	140 858.33	319 636.21	-55.93%
Autres dettes	201 382 969.02	207 738 366.63	-3.06%
Trésorerie Passif	61 536 926.90	3 250 000.00	1793.44%
	0.00	0.00	
TOTAL PASSIFS COURANTS III	**649 140 255.83**	**581 605 497.79**	**11.61%**
	0.00	0.00	
TOTAL GENERAL PASSIF	**3 066 476 822.57**	**3 213 511 812.11**	**-4.58%**

GROUPE ENAVA
SOCIETE AFRICAINE DU VERRE
AFRICAVER EPE / SPA JIJEL

3

TCR AU 31/12/2017

U=DA

LIBELLES	N Net	N-1 Net	ECART	EVOL
Chiffre d'Affaires	266 292 042.23	282 690 075.01	-16 398 032.78	5.80%
Variation stocks produits finis et en-cours	950 458.62	-30 789 546.76	31 740 005.38	103.09%
Production immobilisée	0.00	0.00	0.00	
Subventions d'exploitation	0.00	0.00	0.00	
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**267 242 500.85**	**251 900 528.25**	**15 341 972.60**	**-6.09%**
Achats consommés	-175 055 847.51	-162 165 252.81	-12 890 594.70	-7.95%
Services extérieurs et autres consommations	-46 014 624.14	-42 054 505.82	-3 960 118.32	-9.42%
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-221 070 471.65**	**-204 219 758.63**	**-16 850 713.02**	**-8.25%**
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**46 172 029.20**	**47 680 769.62**	**-1 508 740.42**	**3.16%**
Charges du personnel	-121 857 330.22	-164 422 442.96	42 565 112.74	25.89%
Impôts, taxes et versements assimilés	-3 121 461.44	-3 438 859.52	317 398.08	9.23%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**-78 806 762.46**	**-120 180 532.86**	**41 373 770.40**	**34.43%**
Autres produits opérationnels	1 454 969.47	2 729 543.33	-1 274 573.86	46.70%
Autres charges opérationnelles	-4 165 531.08	-2 511 680.86	-1 653 850.22	-65.85%
Dotations aux amortissements et aux provisions	-77 898 986.83	-102 531 048.97	24 632 062.14	24.02%
Reprise sur pertes de valeur et provisions	5 477 052.68	8 621 398.48	-3 144 345.80	36.47%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**-153 939 258.22**	**-213 872 320.88**	**59 933 062.66**	**28.02%**
Produits financiers	0.00	3 341 474.89	-3 341 474.89	100.00%
Charges financières	-4 740 333.82	-11 123 802.26	6 383 468.44	57.39%
VI-RESULTAT FINANCIER	**-4 740 333.82**	**-7 782 327.37**	**3 041 993.55**	**39.09%**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V-VI)	**-158 679 592.04**	**-221 654 648.25**	**62 975 056.21**	**28.41%**
Impôts exigibles sur résultat ordinaires	0.00	0.00	0.00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0.00	0.00	0.00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**274 174 523.00**	**266 592 944.95**	**7 581 578.05**	**-2.84%**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-432 854 115.04**	**-488 247 593.20**	**55 393 478.16**	**11.35%**
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-158 679 592.04**	**-221 654 648.25**	**62 975 056.21**	**28.41%**
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0.00**	**0.00**	0.00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**-158 679 592.04**	**-221 654 648.25**	**62 975 056.21**	**28.41%**

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

AFRICAVER

ACTIF DU BILAN EXERCICE 2018

A C T I F	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 N e t
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		0.00	0.00	0.00	0.00
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles		**18 444 966.51**	**3 498 379.39**	**14 946 587.12**	**15 128 076.90**
Immobilisations corporelles		**6 808 556 682.01**	**4 959 825 044.22**	**1 848 731 637.79**	**1 893 122 749.26**
Terrains		753 526 000.00	0.00	753 526 000.00	753 526 000.00
Bâtiments		833 332 673.22	428 888 618.46	404 444 054.76	414 268 818.86
Autres Immobilisations corporelles		5 221 698 008.79	4 530 936 425.76	690 761 583.03	725 327 930.40
Immobilisations en concession		0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours		**815 175 956.16**	**0.00**	**815 175 956.16**	**653 964 016.27**
Immobilisations financières		**5 811 815.27**	**0.00**	**5 811 815.27**	**5 811 815.27**
Titres mis en équivalence - entreprises associées		0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées		0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés		0.00	0.00	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 811 815.27	0.00	5 811 815.27	5 811 815.27
Impôts différès actif		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**7 647 989 419.95**	**4 963 323 423.61**	**2 684 665 996.34**	**2 568 026 657.70**
ACTIF COURANT		0.00	0.00	0.00	0.00
Stocks et en cours		200 679 064.51	15 393 163.30	185 285 901.21	182 840 313.74
Créances et emplois assimilés		**292 108 905.38**	**7 815 980.56**	**284 292 924.82**	**310 377 992.96**
Clients		83 432 560.77	7 815 980.56	75 616 580.21	83 171 694.97
Autres débiteurs		6 619 358.04	0.00	6 619 358.04	8 872 284.10
Impôts		202 056 986.57	0.00	202 056 986.57	218 334 013.89
Autres actifs courants		0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés		**7 555 319.51**	**0.00**	**7 555 319.51**	**5 231 858.17**
Placements et autres actifs financiers courants		0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie		7 555 319.51	0.00	7 555 319.51	5 231 858.17
TOTAL ACTIF COURANT		**500 343 289.40**	**23 209 143.86**	**477 134 145.54**	**498 450 164.87**
TOTAL GENERAL ACTIF		**8 148 332 709.35**	**4 986 532 567.47**	**3 161 800 141.88**	**3 066 476 822.57**

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

AFRICAVER

5

PASSIF DU BILAN EXERCICE 2018

PASSIF	Note	N Net	N-1 N e t
CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		1 046 440 000.00	1 046 440 000.00
Capital non appelé		0.00	0.00
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		0.00	0.00
Ecart de réévaluation		0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)		0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-98 084 669.33	-158 679 592.04
Autres capitaux propres - Report à nouveau		186 065 306.45	347 918 829.40
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation		0.00	0.00
Part de la société consolidante (1)		0.00	0.00
Part des minoritaires (1)		0.00	0.00
TOTAL I		**1 134 420 637.12**	**1 235 679 237.36**
PASSIFS NON COURANTS		0.00	0.00
Emprunts et dettes financières		1 180 657 917.62	1 163 351 769.86
Impôts (différés et provisionnés)		0.00	0.00
Autres dettes non courantes		0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance		18 121 725.60	18 305 559.52
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 198 779 643.22**	**1 181 657 329.38**
PASSIFS COURANTS		0.00	0.00
Fournisseurs et comptes rattachés		493 341 760.58	386 079 501.58
Impôts		2 293 393.33	140 858.33
Autres dettes		234 572 493.95	201 382 969.02
Trésorerie Passif		98 392 213.68	61 536 926.90
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**828 599 861.54**	**649 140 255.83**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 161 800 141.88**	**3 066 476 822.57**

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

AFRICAVER

T C R EXERCICE 2018

LIBELLES	Note	N Net	N-1 N e t
Chiffre d'affaire		231 407 743.68	266 292 042.23
Variation stocks produits finis et en-cours		5 929 732.79	950 458.62
Production immobilisée		0.00	0.00
Subventions d'exploitation		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**237 337 476.47**	**267 242 500.85**
Achats consommés		-123 143 718.69	-175 055 847.51
Services extérieurs et autres consommations		-33 715 107.52	-46 014 624.14
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-156 858 826.21**	**-221 070 471.65**
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**80 478 650.26**	**46 172 029.20**
Charges de personnel		-115 877 535.20	-121 857 330.22
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 872 999.49	-3 121 461.44
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-38 271 884.43**	**-78 806 762.46**
Autres produits opérationnels		8 105.04	1 454 969.47
Autres charges opérationnelles		-2 466 925.45	-4 165 531.08
Dotations aux amortissements et aux provisions		-64 045 085.95	-77 898 986.83
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 965 969.00	5 477 052.68
V - RESULTAT OPERATIONNEL		**-97 809 821.79**	**-153 939 258.22**
Produits financiers		0.00	0.00
Charges financières		-274 847.54	-4 740 333.82
VI - RESULTAT FINANCIER		**-274 847.54**	**-4 740 333.82**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)		**-98 084 669.33**	**-158 679 592.04**
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		0.00	0.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0.00	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		244 311 550.51	274 174 523.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-342 396 219.84	-432 854 115.04
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-98 084 669.33**	**-158 679 592.04**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0.00	0.00
Eléménts extraordinaires (charges) (à préciser)		0.00	0.00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-98 084 669.33**	**-158 679 592.04**
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalences (1)		0.00	0.00
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0.00	0.00
Dont part des minoritaires (1)		0.00	0.00
Part du groupe (1)		0.00	0.00

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

BILAN ACTIF EXERCICE 2019

U=DA

ACTIF	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles		18 444 966.51	3 679 869.17	14 765 097.34	14 946 587.12
Immobilisations corporelles		7 633 606 706.82	4 999 983 750.28	2 633 622 956.54	1 848 731 637.79
Terrains		753 526 000.00	0.00	753 526 000.00	753 526 000.00
Bâtiments		837 909 036.02	432 345 578.20	405 563 457.82	404 444 054.76
Autres Immobilisations corporelles		5 224 747 858.79	4 567 638 172.08	657 109 686.71	690 761 583.03
Immobilisations en concession		0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours		817 423 812.01	0.00	817 423 812.01	815 175 956.16
Immobilisations financières		5 811 815.27	0.00	5 811 815.27	5 811 815.27
Titres mis en équivalence - entreprises associées		0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées		0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés		0.00	0.00	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 811 815.27	0.00	5 811 815.27	5 811 815.27
Impôts différés actif		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 657 863 488.60	5 003 663 619.45	2 654 199 869.15	2 684 665 996.34
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		198 626 133.67	15 393 163.30	183 232 970.37	185 285 901.21
Créances et emplois assimilés		281 145 331.73	7 815 980.56	273 329 351.17	284 292 924.82
Clients		84 687 396.60	7 815 980.56	76 871 416.04	75 616 580.21
Autres débiteurs		5 666 647.22	0.00	5 666 647.22	6 619 358.04
Impôts		190 791 287.91	0.00	190 791 287.91	202 056 986.57
Autres actifs courants		0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés		8 017 536.88	0.00	8 017 536.88	7 555 319.51
Placements et autres actifs financiers courants		0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie		8 017 536.88	0.00	8 017 536.88	7 555 319.51
TOTAL ACTIF COURANT		487 789 002.28	23 209 143.86	464 579 858.42	477 134 145.54
TOTAL GENERAL ACTIF		8 145 652 490.88	5 026 872 763.31	3 118 779 727.57	3 161 800 141.88

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

8

BILAN PASSIF EXERCICE 2019

U=DA

PASSIF	Note	NNet	N-1N e t
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		1 046 440 000.00	1 046 440 000.00
Capital non appelé		0.00	0.00
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		0.00	0.00
Ecart de réévaluation		0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)		0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		**-109 582 361.48**	**-98 084 669.33**
Autres capitaux propres - Report à nouveau		87 913 527.42	186 065 306.45
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation		0.00	0.00
Part de la société consolidante (1)		0.00	0.00
Part des minoritaires (1)		0.00	0.00
TOTAL I		**1 024 771 165.94**	**1 134 420 637.12**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 384 247 489.18	1 180 657 917.62
Impôts (différés et provisionnés)		0.00	0.00
Autres dettes non courantes		0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance		14 994 605.11	18 121 725.60
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 399 242 094.29**	**1 198 779 643.22**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		333 073 048.88	493 341 760.58
Impôts		20 342.00	2 293 393.33
Autres dettes		249 567 909.60	234 572 493.95
Trésorerie Passif		112 105 166.86	98 392 213.68
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**694 766 467.34**	**828 599 861.54**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 118 779 727.57**	**3 161 800 141.88**

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

COMPTE DE RESULTAT EXERCICE 2019

U=DA

LIBELLES	Note	N Net	N-1 N e t
Chiffre d'affaire		195 303 357.58	231 407 743.68
Variation stocks produits finis et en-cours		1 173 917.45	5 929 732.79
Production immobilisée		3 455 882.80	0.00
Subventions d'exploitation		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**199 933 157.83**	**237 337 476.47**
Achats consommés		-109 689 505.53	-123 143 718.69
Services extérieurs et autres consommations		-34 456 529.07	-33 715 107.52
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-144 146 034.60**	**-156 858 826.21**
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**55 787 123.23**	**80 478 650.26**
Charges de personnel		-116 305 836.01	-115 877 535.20
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 238 837.45	-2 872 999.49
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-63 757 550.23**	**-38 271 884.43**
Autres produits opérationnels		401 092.74	8 105.04
Autres charges opérationnelles		-3 623 445.03	-2 466 925.45
Dotations aux amortissements et aux provisions		-42 592 458.96	-64 045 085.95
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0.00	6 965 969.00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		**-109 572 361.48**	**-97 809 821.79**
Produits financiers		0.00	0.00
Charges financières		0.00	-274 847.54
VI - RESULTAT FINANCIER		0.00	-274 847.54
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)		**-109 572 361.48**	**-98 084 669.33**
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		-10 000.00	0.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0.00	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**200 334 250.57**	**244 311 550.51**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-309 916 612.05**	**-342 396 219.84**
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-109 582 361.48**	**-98 084 669.33**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0.00	0.00
Eléménts extraordinaires (charges) (à préciser)		0.00	0.00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0.00**	**0.00**
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-109 582 361.48**	**-98 084 669.33**

GROUPE ENAVA
SOCIETE AFRICAINE DU VERRE
AFRICAVER EPE / SPA JIJEL

10

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)
Periode du 01/01/2017 AU 31/12/2017

U=DA

	Note	EXERCICE N	EXERCICE N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		0.00	0.00
Encaissements reçus des clients		257 097 567.07	232 107 233.82
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-302 920 687.02	-202 593 918.87
Intérêts et autres frais financiers payés		-2 084 477.24	-10 506 871.48
Impôts sur les résultats payés		0.00	0.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**-47 907 597.19**	**19 006 443.47**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-47 907 597.19**	**19 006 443.47**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-40 355 280.43	-239 382 536.88
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0.00	0.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		0.00	0.00
Intérêts encaissés sur placements financiers		0.00	0.00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**-40 355 280.43**	**-239 382 536.88**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		0.00	0.00
Encaissements suite à l'émission d'actions		0.00	0.00
Dividendes et autres distributions effectués		0.00	0.00
Encaissements provenant d'emprunts		200 716 335.80	324 539 200.98
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-241 821 839.27	-30 522 654.38
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-41 105 503.47**	**294 016 546.60**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		0.00	9 304.78
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-129 368 381.09**	**73 649 757.97**
		0.00	0.00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		**79 910 044.93**	**-1 262 285.02**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		**-50 055 068.73**	**72 387 472.95**
Variation de trésorerie de la période		**-129 965 113.66**	**73 649 757.97**
		0.00	0.00
Rapprochement avec le résultat comptable		**-158 679 592.04**	**-221 654 660.71**

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

AFRICAVER EPE / SPA JIJEL

11

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode directe)

Periode du 01/01/2017 AU 31/12/2018

LIBELLES	NOTE	N	N -1
Encaissements reçus des clients		262 150 711.40	257 097 567.07
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-221 839 970.25	-302 920 687.02
Intérêts et autres frais financiers payés		-271 085.67	-2 084 477.24
Impôts sur les résultats payés		0.00	0.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		40 039 655.48	-47 907 597.19
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**40 039 655.48**	**-47 907 597.19**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-86 459 445.90	-40 355 280.43
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0.00	0.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		0.00	0.00
Intérêts encaissés sur placements financiers		0.00	0.00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**-86 459 445.90**	**-40 355 280.43**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		0.00	0.00
Encaissements suite à l'émission d'actions		0.00	0.00
Dividendes et autres distributions effectués		0.00	0.00
Encaissements provenant d'emprunts		21 527 000.00	200 716 335.80
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-9 639 035.02	-241 821 839.27
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**11 887 964.98**	**-41 105 503.47**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		-78 527.87	0.00
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-34 531 825.44**	**-129 368 381.09**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		**-50 055 068.73**	**79 910 044.93**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		**-84 586 894.17**	**-50 055 068.73**
Variation de trésorerie de la période		**-34 531 825.44**	**-129 965 113.66**
Rapprochement avec le résultat comptable		-98 084 669.33	-158 679 592.04

GROUPE ENAVA

SOCIETE AFRICAINE DU VERRE

12

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE EXERCICE 2019

U=DA

LIBELLES	Note	EXERCICE N	EXERCICE N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		0.00	0.00
Encaissements reçus des clients		221 408 670.33	262 387 019.57
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-208 640 292.64	-227 490 699.33
Intérêts et autres frais financiers payés		-65 182.00	-274 847.54
Impôts sur les résultats payés		-10 000.00	0.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		12 693 195.69	34 621 472.70
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**12 693 195.69**	**34 621 472.70**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-7 618 197.74	-86 459 445.90
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0.00	0.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		0.00	0.00
Intérêts encaissés sur placements financiers		0.00	0.00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**-7 618 197.74**	**-86 459 445.90**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		0.00	0.00
Encaissements suite à l'émission d'actions		0.00	0.00
Dividendes et autres distributions effectués		0.00	0.00
Encaissements provenant d'emprunts		1 000 000.00	18 527 000.00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-19 325 733.76	-1 220 852.24
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-18 325 733.76**	**17 306 147.76**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		0.00	0.00
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-13 250 735.81**	**-34 531 825.44**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		**-84 586 894.17**	**-50 055 068.73**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		**-97 837 629.98**	**-84 586 894.17**
Variation de trésorerie de la période		**-13 250 735.81**	**-34 531 825.44**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-109 582 361.48**	**-98 084 669.33**